الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبـــة: علوم مالية ومحاسبية، تخـــصص: محاسبة

بعنوان:

النظام المحاسبي المالي SCF وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية

– دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين و محافظي الحسابات –

من إعداد الطلبة:
- ✓ بلال شيخة بلقاسم
- ✓ خالد عبد الباري
- ✓ عبد الحق العرشي

تحت إشراف الأستاذ:
د. سالمي محمد الدينوري

لجنـــة المنـــاقشـــة:

د/ رحـــال نصـــر	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	رئيسا
د/ سالمي محمد الدينوري	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د/ ديـــدة كمـــال	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبـــة: علوم مالية ومحاسبية، تخـــصص: محاسبة

بعنوان:

النظام المحاسبي المالي SCF وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية

– دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين و محافظي الحسابات –

من إعداد الطلبة:
- ✓ بلال شيخة بلقاسم
- ✓ خالد عبد الباري
- ✓ عبد الحق العرشي

تحت إشراف الأستاذ:
د. سالمي محمد الدينوري

لجنـــة المنـــاقشـــة:

د/ رحـــال نصـــر	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	رئيسا
د/ سالمي محمد الدينوري	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د/ ديـــدة كمـــال	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

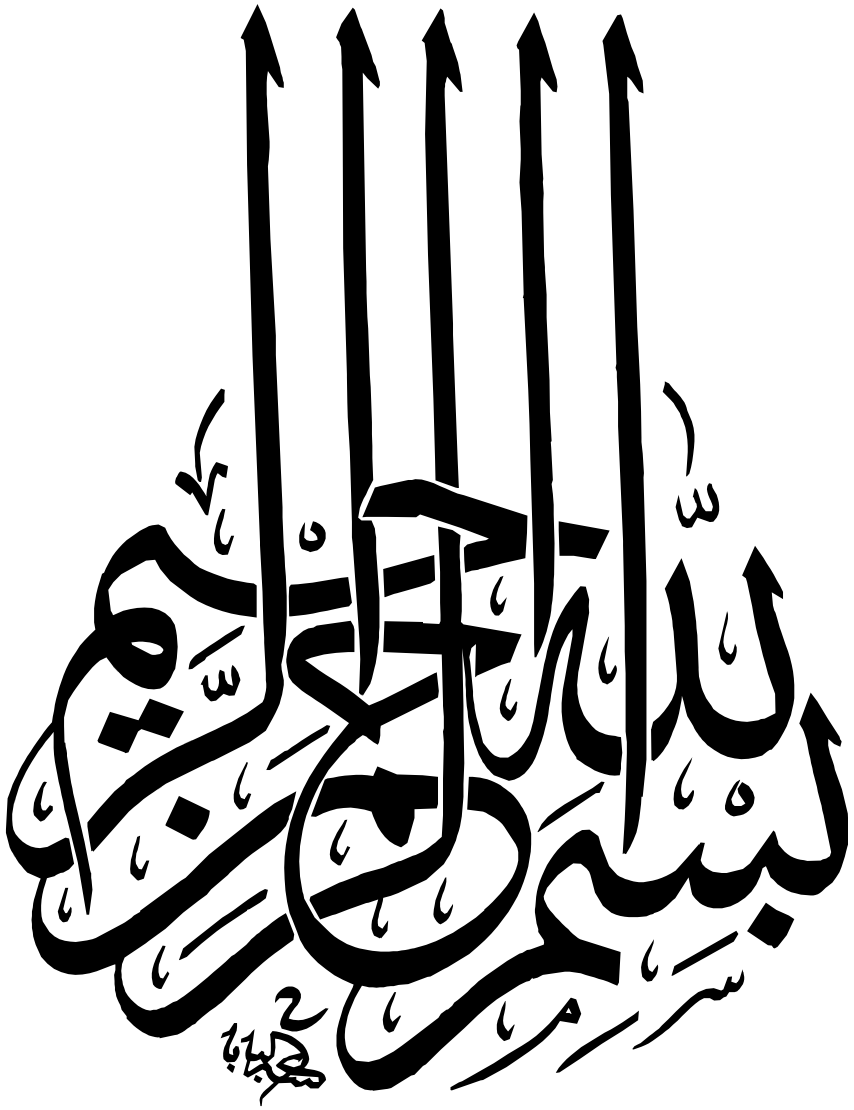
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

مصداقا لقوله – صلى الله عليه وسّلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

صدق رسول الله الكريم

فالشكر أولا وطبعا لله عز وجلّ، الذي أعاننا على إتمام دراستنا، ووفقنا في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة

كما نتقدم بالشكر أوفاه وأجزله، والوفاء أخلصه، والفضل أكبره، والعرفان كله لأستاذنا الفاضل "**سالمي مُحَّد الدنوري**" الذي تفضل بمهمة الإشراف على هذه المذكرة، فكان معنا بعلمه وجهده ونصائحه القيمة، والذي لم يبخل بها علينا يوما. مما كان لهذه المجهودات التي بذلها معنا، إضافة إلى صبره وحلمه معنا وعلينا أبلغ الأثر والفضل في هذا العمل المتواضع. وأّننا نسأل الله أن يجزيه عنا خيرا، ويبارك له في علمه وصحته وعائلته، ويمده بعمر مديد لخدمة أمته. فشكرا له وأدامه الله ذخرا وسندا لطلبة المحاسبة.

كما نشكر ونحن ممتنين بالعرفان الخالص إلى السادة أصحاب مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات بالولاية على كل ما قدموه لنا من تسهيلات وتوجيهات خلال الدراسة الميدانية، والشكر موصول كذلك إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

وأخيرا إلى لجنة المناقشة الذين قبلوا إجازة هذا العمل لهذه المرحلة وخصص كل أستاذ من أساتذتها وقتا لقراءة وتقييم هذه المذكرة.

إلى كل هؤلاء نقول لكم شكرا جزيلا...

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى صاحب السيرة العطرة الفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

والدي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبير **أمي** الغالية

إلى زوجتي ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة

إلى إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه الذين كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

إلى ابنتي الصغرى "رنيم" وكل أبناء إخوتي كل واحد باسمه

إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

إلى جميع أصدقائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا

بلال

الإهداء

أحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز.. **أمي** الحبيبة

إلى خالد الذكر الذي وافته المنية وكان خير مثال لرب الأسرة والذي لم يتهاون يوم في توفير سبل الخير

والسعادة لي .. **أبي** الموقر

إلى زوجتي وأخوتي وأبنائي الأعزاء

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أحبهم وأحترمهم

إلى أساتذتي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

خالد

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل:

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ . الإسراء (23)

– والدي الكريمين أطال الله في عمرهما –

اللذان سهرا الليالي وبذلا كل ما في وسعهما لإرضائي وبلوغ مبتغاي

إخوتي حفظهما الله

زوجتي الغالية وكل أفراد عائلتي الكبيرة والصغيرة

زملائي بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، وأخص بالذكر قسم العلوم المالية والمحاسبية

جميع الأساتذة الذين درسوني أو عرفتهم

كل أصدائي وأحبابي

زملائي في قسم الماستر تخصص محاسبة

عبد الحق

ملخص:

يهدف موضوع البحث إلى معرفة انعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية، ومدى مساهمته في توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، من وجهة نظر عينة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات، بالإضافة إلى مجموعة من محاسبي القطاع الاقتصادي عبر إقليم ولاية الوادي، من خلال استقصاء آرائهم حول جوانب عدة من الموضوع عن طريق استمارة استبيان تضم مجموعة من الأسئلة المغلقة، وقد اعتمدنا على البرنامج الإحصائي SPSS للحصول على النتائج واختبار الفرضيات.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي له دور وانعكاس إيجابي على تحسين جودة المعلومة المحاسبية، لأنه يساهم في توفير خصائص الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة، وأن اعتماده كان خصيصا لتنظيم الممارسة المحاسبية في الجزائر وتطويرها وجلب الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي SCF، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

Résumé:

Le thème de la présente étude vise à connaître le reflet du système comptable financier sur la qualité des informations comptable, et sa contribution à la fourniture de caractéristiques qualitatives de l'information comptable, à partir du point de vue d'un échantillon des comptables agrées, commissaires aux comptes opérants, comptables de secteur économique dans la wilaya de El Oued. grâce à leurs opinions sur plusieurs aspects du sujet par un questionnaire, nous avons utilisé le programme statistique (SPSS) pour obtenir les résultats et de tester les hypothèses.

Nous avons constaté d'après cette étude que le système comptable financier a un rôle et un reflet positif sur l'amélioration de la qualité de l'information comptable en termes de pertinence, fiabilité, comparabilité et lisibilité, et qui a été adopté afin de réglementer et développer de la pratique comptable en Algérie, et faire attirer l'investissement étranger.

Les mots clés: les états financiers, le système comptable financier, l'informations comptable, la qualité de l'information comptable.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
قائمة المختصرات والرموز	VI
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)	
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	7
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه	7
المطلب الثاني: الفرضيات والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي	11
المطلب الثالث: خصائص وأهداف النظام المحاسبي المالي	15
المبحث الثاني: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية	17
المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	17
المطلب الثاني: إجراءات إعداد المعايير المحاسبية الدولية	19
المطلب الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية	20
المبحث الثالث: القواعد العامة للإدراج والتقييم في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي	23
المطب الأول: مفاهيم عامة حول قواعد الإدراج والتقييم	23
المطلب الثاني: المبادئ والقواعد العامة للتسجيل والتقييم المحاسبي	25
المطلب الثالث: المبادئ والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم المحاسبي	27
خلاصة	30
الفصل الثاني: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية	
تمهيد	32
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لماهية المعلومات المحاسبية	33
المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية	33
المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية والجهات المستفيدة منها	35

المطلب الثالث: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية ومصادرها	38
المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	41
المطلب الأول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية	41
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	43
المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية	45
المبحث الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	47
المطلب الأول: الخصائص النوعية المرتبطة بجودة المعلومة المحاسبية وبمتخذي القرار	47
المطلب الثاني: الخصائص الشخصية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية	58
المطلب الثالث: نتائج تطبيق SCF على جودة المعلومات المحاسبية	60
خلاصة	61
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	63
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	64
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية	64
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة	65
المطلب الثالث: تحضير وتصميم الاستبيان	66
المبحث الثاني: معالجة وعرض تحليلي لنتائج الاستبيان	68
المطلب الأول: طرق وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة	68
المطلب الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة	69
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة	74
المبحث الثالث: قراءة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	75
المطلب الأول: قراءة نتائج محاور الدراسة	75
المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة	81
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	84
خلاصة	90
خاتمة	92
قائمة المراجع	96
الملاحق	102

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية	22
02	التميز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات	34
03	العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية محاور	66
04	محاور الاستبانة وعدد فقراتها	67
05	مقياس ليكارت الثلاثي	68
06	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	69
07	توزيع أفراد العينة حسب العمر	70
08	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	71
09	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	72
10	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية	73
11	معايير تحديد الاتجاه	74
12	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	74
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول	75
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية الملائمة)	76
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية الموثوقية)	77
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية القابلية للفهم)	78
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية القابلية للمقارنة)	79
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث	80
19	نموذج (t-test) لاختبار الفرضية الأولى	85
20	معامل بيرسون لقياس الاتساق الداخلي للمحور الثاني	86
21	نموذج (t-test) لاختبار الفرضية الثالثة	88

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي	8
02	المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي	9
03	مراحل إعداد المعايير المحاسبية الدولية	20
04	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	55
05	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية	69
06	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب العمر	70
07	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	71
08	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب التخصص	72
09	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية	73

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	رسالة الاستبيان	102
02	مخرجات المعالجة الإحصائية بواسطة SPSS	107

قائمة المختصرات والرموز

الرمز/الاختصار	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأصلية
SCF	النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier
PCN	المخطط الوطني المحاسبي	Plan comptable Nationale
IAS	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards
IFRS	معايير الإبلاغ المالي الدولية	International Financial Reporting Standards
SPSS	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for Social Science
FIFO	الوارد أولا الصادر أولا	First In, First Out

مقدمـــة

لقد تطورت الأنظمة المحاسبية بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب الأكاديمي أو المهني، إذ لم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، بل أصبحت تلعب دورا هاما كنظام للمعلومات المحاسبي من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، ومن هنا جاء التركيز على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عمليات اتخاذ القرارات المالية.

لكن وحتى تؤدي هذه المعلومات المحاسبية والمالية الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون ذات جودة عالية، أي تتصف بالملاءمة والموثوقية من خلال الصدق في التعبير عن كل الأحداث والتعاملات التي قامت بها المؤسسة، حيث لم تعد مشكلة الواقع الاقتصادي الذي نعيشه هي مشكلة توفير المعلومات في حد ذاتها، بل تعدت ذلك لتصبح مشكلة توفير المعلومات المفيدة منها وذات الجودة العالية وطريقة نشرها وعرضها في وقتها للاستفادة منها، لهذا أضحى إعداد القوائم والتقارير المالية عن الوضع المالي ونتائج الأعمال يستدعي الكثير من الدقة والعناية والصدق في التعبير من الداخل ليلقى الاهتمام من الخارج، ناهيك عن ضرورة الاستناد إلى قواعد ومعايير في الإعداد تلقى الإجماع والقبول العام، وهو ما جعل الممارسات المحاسبية في صلب اهتمام كبرى المنظمات والهيئات الدولية، على سبيل المثال دراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية سنة 1980 الذي أصدر فيها القائمة رقم (02) بعنوان "معايير جودة المعلومات المحاسبية"، والتي قام المجلس بإصدارها بهدف تحقيق التأصيل المفاهيمي للمحاسبة وتطوراتها بمجموعة من القواعد والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية وفعالية التقارير المالية المنشورة لمختلف الأطراف المستفيدة منها.

وفي ضوء كل هذا ومن اجل إيجاد توافق محاسبي طبقت الجزائر النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، والذي يهدف إلى التقليل من الفروقات في الممارسة المحاسبية ومخرجات النظام المحاسبي المالي، وقد أولى النظام المحاسبي أهمية كبيرة لجودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال جودة المعلومات المالية التي يحويها النظام المحاسبي والمالي الجديد.

1- الإشكالية المطروحة:

بناء على ما سبق ذكره يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية

وللإجابة على الإشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى ماذا يهدف مشروع النظام المحاسبي المالي في الجزائر
- ما مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

- ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية

2- فرضيات الدراسة:

- يهـدف النظـام المحاسـبي المـالي بنصوصـه وتطبيقاتـه الجديـدة إلى تطـوير وتحـديث العمـل المحاسـبي وتشـجيع الاستثمار.
- تطبيـق النظـام المحاسـبي المـالي في المؤسسـات يسـاهم في تـوفير خصـائص الملاءمـة، الموثوقيـة، القابليـة للفهـم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية.
- للنظام المحاسبي المالي، دورا فعالا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

3- أسباب اختيار الموضوع: من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع نجد:

أ- الأسباب الذاتية ويمكن تلخيصها في:

- الموضوع يخدم مجال التخصص (دراسات محاسبية)
- الشعور بأهمية الموضوع في ظل التطور الذي عرفته مهنة المحاسبة وطنيا ودوليا.

ب- الأسباب الموضوعية التي تتعلق بالموضوع ذاته وهي:

- اثر تطبيق المعلومات النظرية، المتعمقة بالموضوع على ارض الواقع.
- أهمية موضوع جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، مما يجعل إبراز مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات محاسبية عالية الجودة ذات أهمية قصوى.

4- أهداف الدراسة وأهميتها:

أ- أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى:

- تحديد أهداف النظام المحاسبي المالي وخصائصه
- التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

ب- أهمية الدراسة: تتجسد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- الدور الفعال الذي تلعبه القوائم المالية، والمحاسبية داخل الاقتصاد الوطني، والتغيير الحاصل في النظام المحاسبي المالي.
- الحاجة إلى الجودة في المعلومات المحاسبية من اجل اتخاذ القرارات.

5- منهجية الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الموضوع واثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري من خلال الاعتماد على المسح المكتبي (الدراسات والكتب و الأطروحات)، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي في الفصلين النظريين الأول والثاني أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت معالجته باستخدام الاستبيان، ولقد تم الاعتماد في التحليل على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Science)

6- الدراسات السابقة:

- دراسة ناصر محمد علي المجهلي (2009) بعنوان:

خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات

وهي مذكره لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وأثر ذلك في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وقد أدت نتائج الدراسة الميدانية من خلال التحليل والدلالات الإحصائية لأراء فئات أفراد العينة حول الموضوع إلى إظهار موافقة أغلبية المستجوبين وبدرجة عالية وتأييدهم حول مدى توفير التقارير المالية التي تنشرها الشركات التجارية في اليمن لمعلومات محاسبية تتصف بالملائمة والموثوقية وقابليتها للمقارنة عبر السنوات، ودرجة تأثيرها في عملية اتخاذ القرارات.

- دراسة مخلوفي محمد عادل (2015) بعنوان:

انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية

وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس

تمحورت إشكالية هذا البحث حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

- أن مخرجات النظام المعلومات المحاسبي تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- بتطبيق النظام المحاسبي المالي طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة فيما يخص الناحية الإجرائية والتنظيمية للأحداث الاقتصادية.
- بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي يسمح بإعداد تقارير مالية بما يتقارب مع الممارسة الدولية

7- صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدة صعوبات أثناء إعداد هذه الدراسة، ومنها:

- صعوبة الحصول على المراجع نظرا للغلق الاضطراري للجامعات بسبب جائحة وباء "كوفيد19"
- قلة الدراسات التي تناولت انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية
- صعوبة قياس جودة المعلومات المحاسبية.

8- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و تساؤلاتها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة والتي سنحاول من خلالها عرض إشكالية البحث والأسئلة الفرعية والفرضيات وتعقبهم خاتمة، وتضمنت هذه الأخيرة تلخيصا عاما واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم بعدها عرض لمختلف النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى آفاق الدراسة في هذا الموضوع.

تناول **الفصل الأول**: مدخل إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) بالاعتماد على ثلاثة مباحث وهي كالتالي: المبحث الأول جاء بعنوان الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، وأما المبحث الثاني فتناول علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية، ليتناول المبحث الثالث: القواعد العامة للإدراج والتقييم في الحسابات وفق (SCF).

أما **الفصل الثاني** فكان تحت عنوان: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم تخصيصه للمفاهيم الأساسية لماهية المعلومات المحاسبية، ثم المبحث الثاني خصص لجودة المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثالث فتناول الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

وتناول الفصل **الثالث** الدراسة الميدانية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتناول فيه إجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني سيخصص لمعالجة وعرض تحليلي لنتائج الاستبيان، أما المبحث الثالث فنتناول فيه قراءة وتفسير لنتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

مدخل إلى النظام المحاسبي المالي (SCF)

تمهيد:

سارعت الجزائر في العقدين الأخيرين على غرار الكثير من الدول على إحداث إصلاح محاسبي شامل في سياق إصلاحات اقتصادية لا بد منها، قصد تسريع وتيرة التنمية وأملا في تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ودعم سوق رأس المال وتنشيطها. فكان لزاما تبني وإصدار قواعد محاسبية ومالية جديدة تواكب التطورات، وتتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتستجيب للمشاكل المحاسبية المعاصرة، لأن السبب الرئيسي لتبني هذا النظام المحاسبي الجديد كان محدودية المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، وعجزه عن مواجهة متطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة، وضعف درجة المقروئية للمعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية الختامية.

ولقد أسفر هذا الإصلاح المحاسبي عن صدور النظام المحاسبي المالي (SCF) بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وأحكام أخرى تطبيقية لاحقة، والساري المفعول ابتداء من 2010/01/01، هذا القانون يحمل في طياته نصوص وأحكام تواكب التطورات الدولية في مجال الفكر المحاسبي، وتهدف لتنظيم المعلومة المحاسبية والمالية وتعطي لها الكثير من الشفافية كما أنها مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية أو تتوافق معها خاصة عندما يتعلق الأمر بتوحيد نمط المعالجة. من أجل تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية وعلى رأسهم المستثمر الأجنبي.

ولتسليط الضوء وتبسيط الأمور أكثر حول النظام المحاسبي المالي تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثالث: القواعد العامة للإدراج والتقييم في الحسابات وفق (SCF)

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية على عكس المخطط الوطني الذي لا يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية للاقتصاد المخطط.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

يعرف قانون المحاسبة المالية، النظام المحاسبي المالي، بالنظام الذي من شأنه تنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صور صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة.[1]

عند تعريفه للمحاسبة المالية، ركّز المشرع على المعطيات العددية، ولم يشر للمعطيات الكتابية الوصفية التي تعتبر مهمة. إن النظام المحاسبي المالي أوجد للمعطيات الكتابية والوصفية كشفا ماليا مستقلاً بذاته يتمثل في الملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج والكشوف المالية الأخرى.

عرفته المادة 3 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/25 بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[2]

ومن التعريفات السابقة، يتبين بأن المحاسبة عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتجميع وتبويب المعطيات العددية المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة، بهدف معالجتها ثم إخراجها في شكل معلومات مالية مفيدة لكل الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ قراراتهم.

يهدف القانون 07-11 إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعي في صلب النص "المحاسبة المالية"، وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، ويشتمل على المكونات الموضحة في الشكل التالي:

[1] المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر، الجزائر 2009، ص: 8.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 تحتوي القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، ص: 3.

الشكل رقم (01): مكونات النظام المحاسبي المالي

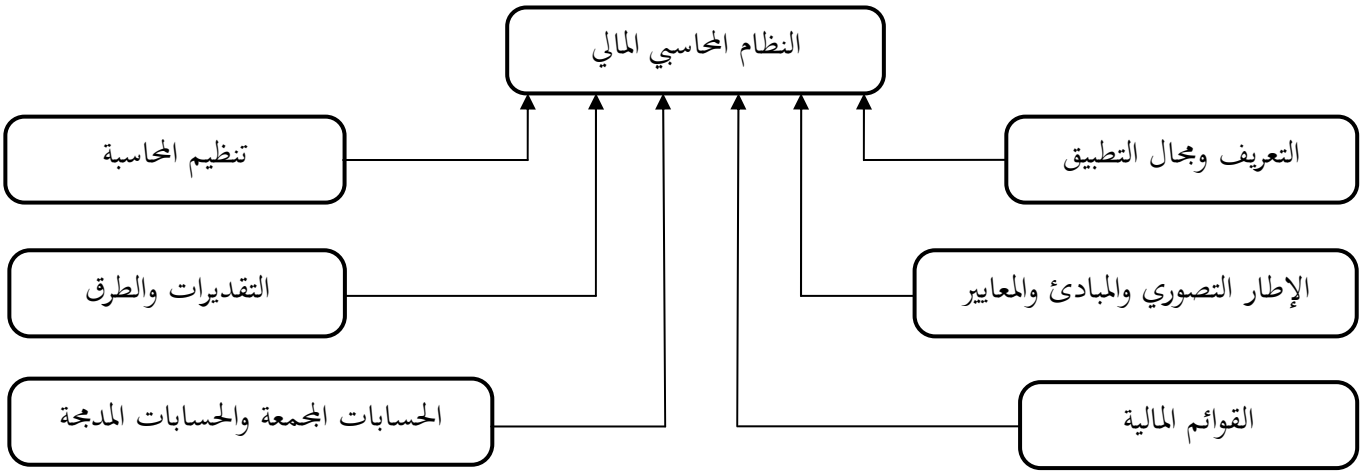

المصدر: إبتسام ساعد، مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05 -06 أفريل 2013، ص: 4.

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد بين أحكام تطبيق النظام المحاسبي المالي المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008.[1]

وكذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.[2]

وكان مقررا أن يتم تطبيق هذا النظام في 2009/01/01، إلا أنه تأجل بموجب الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 جويلية 2008، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. وباعتماد الجزائر لهذه الإصلاحات، ألغى النظام المحاسبي المالي العمل بأقحكام الأمر رقم 35-75 المؤرخ في 29 أفريل 1975، المتضمن المخطط الوطني المحاسبي، وأصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداءا من 2010/01/01، والشكل التالي يوضح المنظومة القانونية الكاملة لتطبيقه.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015، ص: 95.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009. تحتوي القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص: 3.

الشكل رقم (02): المنظومة المتكاملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي

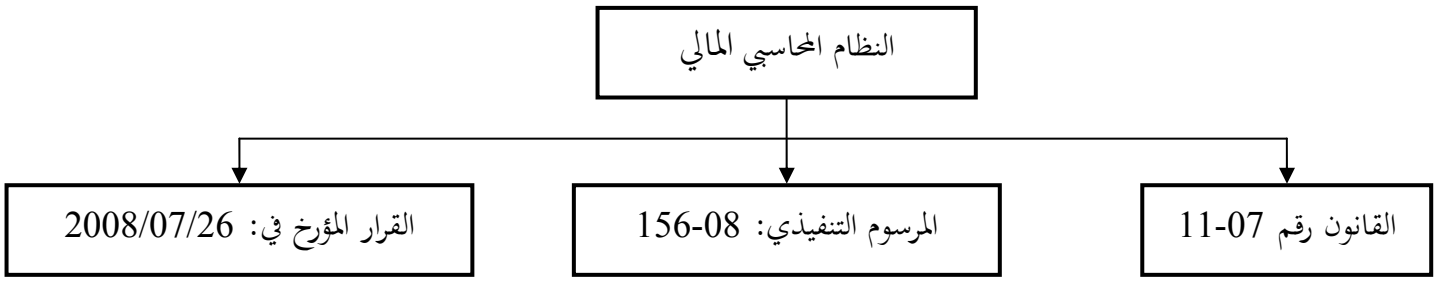

المصدر: مخلوفي محمد عادل، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015، ص: 29.

يطبق النظام المحاسبي المالي، على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. حددت المادة 04 من القانون 07-11 الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية كالآتي:

1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

تعرف المادة 416 من القانون المدني الجزائري، الشركة بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي لمنفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.[1]

اكتفى المشرع المدني بتعريف الشركة وترك تحديد الطابع التجاري لها، إما بشكلها أو موضوعها، للمشرع التجاري الذي حصر الشركات التجارية بشكلها بموجب المادة 544 من القانون التجاري كالآتي:

- شركة التضامن.
- شركة التوصية التي تتفرع إلى شركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم.
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تضم أيضا المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.
- شركة المساهمة بما فيها شركات المساهمة التي تؤسس دون اللجوء العلني للادخار وشركات المساهمة التي تؤسس باللجوء العلني للادخار.

2- التعاونيات

اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي تصبح ملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي.

[1] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المادة 416، ص: 65.

وهذه من بين النقاط التي تتطلب البحث للتعريف بمفهوم التعاونية وتحديد أنوعها والحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الجديد كالتعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونيات العقارية وتعاونيات الاستهلاك التابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسسات الوطنية[1].

3- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون

اعتبر المشرع الجزائري الأشخاص الذين ينتجون السلع والخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين[2].

وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطات غير تجارية هم ملزمون بمسك محاسبة مالية، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بهدف الربح أم لا، كالغرف الصناعية والتجارية، غرف الحرف والصناعات التقليدية وغرف الفلاحة والصيد البحري.

4- الأشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب نص قانوني أو تنظيمي

لقد وسع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يدخلون ضمن الفئات المبينة أعلاه ولكن هم ملزمون بمسك المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي، كحضائر المعدات التابعة لمديريات الأشغال العمومية (DTP)، على مستوى مختلف ولايات الوطن، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

ثالثا: الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون 07-11، استثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية[3].

أما الكيانات المصغرة التي لا يتعدى عدد مستخدميها ورقم أعمالها ونشاطها الأسقف المحددة بموجب القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008، فيمكن لها أن تستغني عن المرجعية الكاملة للنظام المحاسبي المالي المتمثلة في المحاسبة المالية، وتعد كشوفها المالية بمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى محاسبة الخزينة، نظرا لقيامها على أساس فرضية الخزينة وليس على أساس فرضية الالتزام[4].

---

[1] مرحوم محمد الحبيب، **استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2012، ص: 21.

[2] المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره،المادة 02 الفقرة 02.

[4] المرجع السابق، المادة 05.

المطلب الثاني: الفرضيات والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

أولا: الفرضيات الأساسية في النظام المحاسبي المالي

تعرف الفروض عموما بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، ولكنها تكون أساسا لبناء الإطار الفكري للمحاسبة، يصلح للاستدلال والتوصل إلى نتائج هذه الأخيرة، أما من الناحية المحاسبية فهي تمثل أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية التي تستعمل في إعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة.[1]

تعتبر القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي وعليه فان الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد، واستمرارية الاستغلال.[2]

1- محاسبة التعهد (محاسبة الاستحقاق): بحيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.[3]

2- استمرارية الاستغلال: يتم إعداد البيانات المحاسبية بافتراض أن المشروع مستمر في المستقبل المتطور، على أن يتم الإفصاح في الحالات المغايرة لهذا الافتراض، بمعنى أن الوحدة المحاسبية مستمرة في مجموعها وأنه ليس هناك نية في الوقت الحاضر لتصفيتها أو تقليص نشاطها.[4]

وقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى أنه إذا لم تعد القوائم المالية على هذا الأساس، فان الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في الملحق.[5]

ثانيا: المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

1- مبدأ القيد المزدوج[6]

---

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص ص: 54-55.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 91.

[3] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص: 27.

[4] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص: 262.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد السابع والعشرون، الصادرة في 28 ماي 2008، تتضمن المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 07، ص: 11.

[6] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

حسب المادة 16 من القانون 07-11: تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج"، يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والثاني دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

2- مبدأ الوحدة المحاسبية

نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156، على أنه يجب أن يعتبر كل كيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعباءه ونواتجه،وبين أصول وخصوم وأعباء ونواتج الشركاء أو المساهمين في الشركة.[1]

3- مبدأ الدورية المحاسبية

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N-01-01 وتنقضي في N-12-31 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لـ 31-12 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدينة، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة تبريرها، وقد اتفق المحاسبون على أن الاتفاق الفعلي ليس هو الأساس للقياس الدوري، ولكن الأساس هو ارتباط النفقات والإيرادات بالمدة المحاسبية التي تقوم بقياس نتائجها.

4- مبدأ استقلالية الدورات[2]

يرتبط مبدأ استقلالية الدورة المحاسبية بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة، يعني ربط كل دورة بنفقاتها ونواتجها الفعلية فقط، أي عندما تحدد الدورة المحاسبية، تعتبر العناصر التي تعكس الواقع الاقتصادي في نهاية هذه الدورة هي تلك التي تتعلق بهذه الدورة.

5- مبدأ الوحدة النقدية

يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها.[3]

6- مبدأ التكلفة التاريخية

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية

[1] خرشيش فاتح، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قالمة، 2016، ص: 15.

[2] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015، ص: 120.

[3] لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها**، متيجة للطباعة براقي، الجزائر، 2010، ص: 14.

للعملة[1]، وتتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها، وذلك لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، وهي غير قابلة للجدل أو التغير كما أنها واقعية لتوافر المستندات والوثائق المؤيدة لها، ومن هنا تكون البيانات المالية المعدة بموجب التكلفة التاريخية دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي قابل للصحة والتحقق، وغير خاضعة للحكم الشخصي[2].

وتعتبر الأصول طويل الأجل أكثر العناصر تأثرا بهذا المبدأ. ويرجع السبب في استخدام التكلفة التاريخية في تقويم هذه الأصول إلى ما يلي[3]:

- أنها تمثل التكلفة الحقيقية في تاريخ الحصول على الأصل.
- أنها ناتجة عن عملية تبادل حقيقية وليست افتراضية وبذلك يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام طرق أخرى لتقويم الأصل ونجم عنها مكاسب أو خسارة فيجب أن لا تؤخذ في الاعتبار، ما دام الأصل في حيازة الوحدة الاقتصادية.

7- مبدأ الحيطة والحذر

القاعدة الذهبية لهذا المبدأ تقضي بعدم أخذ المؤسسة في الحسبان أية إيرادات متوقعة سوف تحدث مستقبلا، مع الاحتياط والأخذ في الحسبان للأعباء والخسائر التي قد تتحملها أيضا، كما يجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها، أي عدم المبالغة في تقييم الأصول وعدم التقليل من قيمة الخصوم، كما نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156.

8- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض)

كل من عناصر الميزانية المتمثلة في الأصول والخصوم، وعناصر جدول حسابات النتائج المتمثلة في الأعباء والنواتج، يجب أن تسجل بصفة منفصلة، أي كل عنصر على حدا وبدون أي مقاصة أو تعويض بين هذه العناصر مع بعضها البعض، أي بين الأصول والخصوم من جهة والأعباء والنواتج من جهة أخرى[4]، فعلى سبيل المثال حساب "عملاء- تسبيقات ومبالغ مستلمة على العملاء" يعتبر من الخصوم للميزانية، ورصيده يظهر بشكل منفصل عن الخصوم، ولا يتم طرحه من مبلغ حقوق العملاء على الأصول للميزانية، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، المادة 06، ص: 4.

[2] نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمد الخلايلة، **مبادئ المحاسبة**، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص ص: 42-43.

[3] وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص: 54-55.

[4] Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004, p: 23

قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.[1]

9- مبدأ الأهمية النسبية

أقرته المادة 11 من المرسوم 08-156، حيث بمقتضاه يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة من شأنها أن تخدم أو تؤثر على حكم وقرار مستعملها اتجاه المؤسسة أو الكيان، فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلها تبعا للأحداث التي قامت بها المؤسسة.[2]

10- مبدأ الصورة الصادقة.[3]

حسب المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156، يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف واحد، وهو إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية ونجاعة الكيان، وفي حالة العكس أي أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان.

11- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية

يمكن مستخدمي المعلومات من مقارنة تغيرات في الكشوف المالية لنفس الوحدة في الوقت المناسب وأيضا مع تلك المؤسسات التي في نفس مجال النشاط، أي يجب تطبيق القواعد والإجراءات المحاسبية نفسها حتى تسمح بإجراء مقارنة متجانسة للحسابات السنوية للمؤسسة، ومن هنا جاء تقييد إمكانية تغيير الطرق المحاسبية، فعلى سبيل المثال ثبات تقييم المخزون والمخصصات، لمنع التلاعب في نتائج المؤسسة، وفي حالة حدوث تغييرات في الطرق المحاسبية، لا بد من تفسيره بعناية.[4]

12- مبدأ تغليب الواقع المالي والاقتصادي على الظاهر القانوني

يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث يقر هذا المبدأ انه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.[5]

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، المادة 15، ص: 4.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

[3] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

[4] علوي اسماعيل، سعيدي عبد الحليم، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرسال مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 7.

[5] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، بدواد، الجزائر، 2008، ج1، ص ص: 30-31.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف النظام المحاسبي المالي

أولا: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها[1]

- وجود إطار فكري للمحاسبة والذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة، كما يعرف الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات.
- شمل كل المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، وتقييمها، وإعداد القوائم، بما فيها تلك التي لم يتعرض لها المخطط المحاسبي القديم، مثل العمليات بالعملة الأجنبية، القرض الإيجاري ...الخ.
- وصف محتوى كل أنواع القوائم المالية الواجب أن تقدمها المؤسسات وذلك مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية
- التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة ما يتعلق بمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- وضع محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة.
- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد السواء تكون منسقة، قابلة للقراءة والتفسير، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

ولما كان الهدف هو إنتاج معلومة مفصلة، سهلة وذات جودة لمستعمليها، كان لا بد من اعتماد الحل الدولي لتقريب قواعد هذا النظام المحاسبي إلى التطبيق والتوافق العالمي وهي من أبرز الخصائص[2]

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو يهدف إلى:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية.
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة "الوفية والعادلة".[3]

---

[1] أوقاسي حكيمة، سعدي سميرة، **تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة البويرة، 2015، ص: 4.

[2] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص: 20.

[3] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011، ص: 12.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي إلى:

- الحصول على تقارير دورية وسريعة
- العمل على تجنب احتمالات التلاعب والغش والتحريف والتمويه
- النظام المحاسبي يوفر وسائل الرقابة الداخلية والضبط الداخلي والمحافظة على أصول المشروع من السرقة وسوء الاستعمال.[1]
- قابلية مقارنة المؤسسة الوضعية المالية لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف[2].

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 97.

[2] آيت احمد مراد، أبجري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهدافه**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009، ص: 07.

المبحث الثاني: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية

نظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي كتحرير التجارة الخارجية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حتم عليها أن تتكيف مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي استدعى منها القيام بمجموعة من الإصلاحات بما فيها الإصلاح المحاسبي.

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

يعرف المعيار على أنه "مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي، يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد والقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها".[1]

كما يعرف على أنه "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة".[2]

أما المعايير المحاسبية الدولية، فتعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح، والقياس والتقييم المحاسبي، كما تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية.

إن المعايير الدولية تحت اسم (IAS) هي 41 معيارا مرقمة من 1 إلى 41، ألغي منها إلى غاية سنة 2009، 12 معيارا وظهرت معايير معوضه أو جديدة تحت اسم (IFRS)، وعددها 17، وعليه أصبح عدد المعايير الدولية إلى غاية 2020 هو 46 معيارا ساري المفعول.[3] إن كل معيار محاسبي أستحدث أو ظهر ابتداء من سنة 2001 ظهر باسم (IFRS).

ثانيا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية[4]

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة الي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، والتي نتج عنها توسيع مجال ودائرة الاستشارة، دون إهمال لوجهات نظر الهيئات الوطنية.

---

[1] مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[3] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، دروس وتطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 45.

[4] شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2009، ص: 10.

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، و هو ما اكسبها نوعية عالية من الجودة.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه.
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

ثالثا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

يجب الاعتراف بأن عملية التوحيد والتوافق المحاسبي لا تزال تكتنفها الكثير من الصعوبات، و أن هناك ضرورة لتقديم جهود أكبر من أجل الوصول إلى غاية مثلى تتمثل في معايير دولية موحدة، ولا شك أن توفر نظام محاسبي دولي موحد سيحقق مزايا، نذكر منها ما يلي[1]:

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة التكاليف
- استعمال هذه المعايير على نطاق دولي واسع من طرف الشركات سيوفر بدون شك مبالغ طائلة من الأموال كل سنة
- اقتصاد مقادير كبيرة من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة، و شركات الخدمات الاستشارية المالية
- زيادة فعالية تشغيل الأوراق المالية
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين. الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال
- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل. وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال تتجه صوب الشركات الفعالة. فتزداد الرفاهية الاجتماعية

رابعا: أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية

يمكن إجمال أسباب وجود معايير دولية في مجال المحاسبة بصفة عامة في العناصر الآتية:[2]

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد الآلية لتطوير المحاسبة والابتعاد عن التناقضات القائمة
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي

[1] شعيب شنوف، ج1، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124-125.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-27.

- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

لكن السبب الرئيسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في تطور الأسواق المالية العالمية، وتداخلها وتبعيتها، مما أدى إلى ضرورة توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي لإرساء لغة مالية عالمية واحدة تمارس في إعداد ونشر القوائم المالية للمؤسسات أينما كانت.[1]

المطلب الثاني: إجراءات إعداد المعايير المحاسبية الدولية

عند إعداد المعايير المحاسبية الدولية، تتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية إجراءات العمل المتفق عليها على النحو التالي[2]:

1- اختيار موضوع معين وإخضاعه للدراسات التفصيلية من قبل لجنة رئيسية تكلف بإعداد مشروع مسودة لمعيار يتعلق بموضوع معين وذلك ليتم بعدها دراسة هذه المسودة من قبل مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

2- إحالة المسودة إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية بالمعايير وذلك بعد موافقة اللجنة على مشروع المسودة

3- ترسل التعليقات والاقتراحات على المسودات من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية والحكومات والأسواق المالية والمؤسسات المعنية والمهتمة بالمعايير حيث يتم فحصها ودراستها من قبل مجلس اللجنة ليتم تعديلها عند الحاجة.

في حالة الموافقة على المسودة بأغلبية (ثلاثة أرباع) الأصوات على الأقل فإن هذا المشروع يصدر كمعيار محاسبي دولي ويصبح ساري المفعول بدءا من التاريخ المنصوص عليه في المعيار.

كما يمكننا تلخيص مسار اعتماد المعايير الدولية في المخطط التالي:

[1] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[2] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 61.

الشكل رقم (03): مراحل إعداد المعايير المحاسبية الدولية

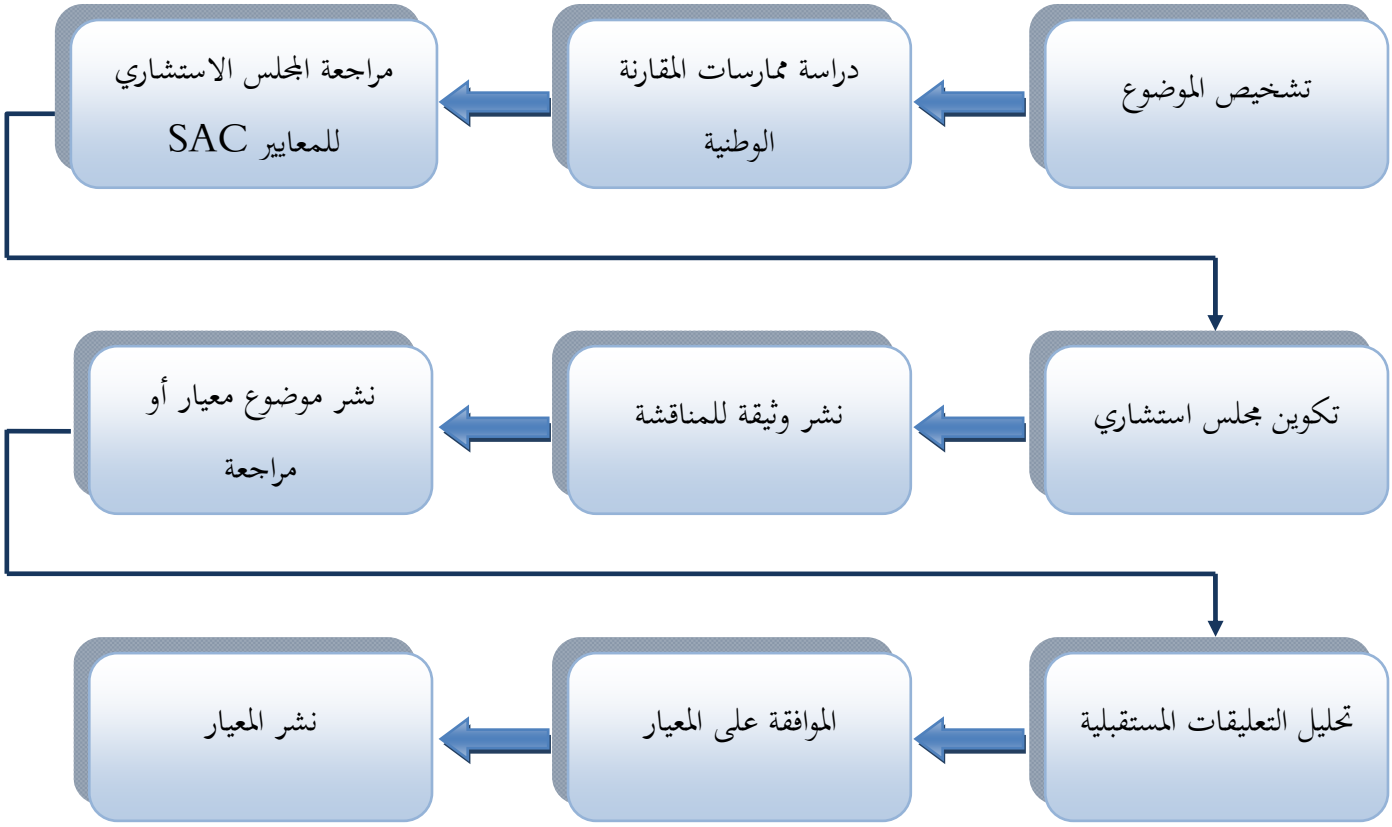

المصدر:

Stéphane Brun ,Guide d'application des normes IAS/IFRS, Berti édition, Algérie, 2011, p: 34

المطلب الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

أولا: من حيث الإطار المفاهيمي النظري[1]

1. مجال التطبيق: يكون في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني (خاضعة للقانون التجاري والتعاونيات)، ويكون ذلك بصفة إجبارية، بينما تطبيق معايير المحاسبة الدولية يكون بصفة إجبارية فقط في الشركات المدرجة في البورصة، أما بالنسبة للشركات الأخرى فهي مخيرة بما أن هذه اللجان المحاسبية الدولية لا تفرض إلزامية تطبيق معاييرها، لكونها لا ترتبط بتشريعات خاصة، عكس SCF الذي يخضع للقانون التجاري.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

2. مستخدمو المعلومات المحاسبية: يتفق كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية حول الأطراف والجهات المستفيدة والمهتمة بالمعلومات المحاسبية والمالية، خاصة الفئات الرئيسية على شاكلة المستثمرين والمساهمين الحاليين والمحتملين، المسيرين (مجلس الإدارة)، الجهات المالية المقرضة، إدارة الضرائب، الحكومة، الجمهور، ...الخ.

ثانيا: من حيث المبادئ والفروض المحاسبية الأساسية

المبادئ المحاسبية والتي تم ذكرها في المبحث الأول بشيء من التفصيل والتي يقوم ويعتمد عليها النظام المحاسبي المالي الجديد، تتفق مع تلك المقررة في الإطار المفاهيمي النظري لمعايير المحاسبة الدولية. غير أن الفرق في طريقة التقييم وفق التكلفة التاريخية التي يعتبرها SCF الطريقة الأساسية للتقييم، أما الطرق الأخرى مثل (طريقة القيمة العادلة)، فاستعمالها ينحصر في تقييم بعض الأدوات المالية، أو وفق إعادة التقييم القانونية.

ثالثا: من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية [1]

لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها من جعل المعلومات المنشورة والمعروضة في القوائم الختامية ذات منفعة، ثقة، ومصداقية عالية بالنسبة مستخدميها، وهي تتطابق وتتوافق مع تلك الخصائص المقررة والتي تتميز بها المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما كانت تهدف إليه الجهات التي سهرت على تبني ووضع النظام المحاسبي المالي في الجزائر للتنفيذ والتطبيق ابتداء من 2010، ألا وهو خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر اهتمام وفعالية.

رابعا: من حيث عرض القوائم المالية

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية المعترف والمعمول بها دوليا، فيما يعرف بالمحاسبة الدولية والواردة في IAS/IFRS، وعددها 5 قوائم، ويمكن الإشارة إلى الفروقات الجوهرية مقارنة مع المعايير الدولية في الجدول الأتي.

[1] المرجع أعلاه، ص: 253.

الجدول رقم (01): المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية

القوائم المالية حسب المعايير الدولية IAS/IFRS	الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل أو(صافي الربح أو الخسارة)	حساب النتائج
قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الإضافية	الملحق

المصدر: مسعود دراوسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية. للمحاسبة والمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011، ص: 14.

المبحث الثالث: القواعد العامة للإدراج والتقييم في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي

تتميز الوضعية المالية للمنشآت الاقتصادية سواء كانت مؤسسات إنتاجية، أو تعاونيات أو مؤسسات عامة، دائما بامتلاكها لأصول موضوعة تحت تصرفها وخصوم عليها أن تلتزم بها، وحسب النظام المحاسبي المالي، ومن خلال ما ورد في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، فقد وضح قواعد الإدراج والتقييم المحاسبي لجميع العناصر (من الأصول، الخصوم، الأعباء، المنتوجات،...) كما سيأتي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول قواعد الإدراج والتقييم

أولا/الأصول

"الأصل هو عبارة عن مورد مراقب من قبل المنشأة من جراء أحداث ماضية، وتنتظر منه تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية".[1]

ويمكن اعتبار أو الإشارة إلى أن البعض من الأصول التي يقوم الكيان باستئجارها لهدف ما، أصبحت تدرج ضمن عناصر الأصول في الميزانية، وتنقسم الأصول حسب SCF إلى[2]:

- ❖ أصول جارية
- ❖ أصول غير جارية

تتشكل الأصول غير الجارية من الأصول الموجهة للاستعمال الدائم والمستمر لتغطية احتياجات المنشأة ومنها الأصول المادية العينية (الثابتة) والأصول المعنوية، والأصول المالية والتي تم حيازتها لغرض التوظيف على المدى البعيد، أي لأكثر من سنة (أكثر من دورة محاسبية).

أما الأصول الجارية فتحتوي على:

جميع الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها داخل دورة الاستغلال العادية (الدورة التشغيلية)، بالإضافة إلى أنها أصول ذات معاملات قصيرة الأجل (أقل من سنة)، وكذلك السيولة الجاهزة، والشبه سيولة الخالي استعمالها من كل القيود.

[1] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 39.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكر، ص: 210.

ثانيا/الخصوم

"الخصم هو عبارة عن التزام حالي للمنشأة ناتج عن أحداث ماضية وإطفاؤه يترجم بخروج موارد تمثل مزايا اقتصادية"

إذا فالخصوم هي الالتزامات الحالية التي تترتب أو تقع على عاتق الكيان الاقتصادي، والناتجة عن الأحداث أو التعاملات الاقتصادية التي قام بها، والوفاء بها أو انقضاء هذا الالتزام يكون مقابل نقصان في الموارد التي من المنتظر أن تحقق للكيان منافع اقتصادية.

وتنقسم الخصوم حسب SCF إلى:

- ❖ خصوم غير جارية
- ❖ خصوم جارية

الخصوم الجارية هي التي يتوقع تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية أي تسديدها يكون خلال نفس السنة. أما الخصوم غير الجارية فهي الخصوم طويلة الأجل، والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية.

ثالثا/النواتج (الإيرادات)

تتمثل في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال الدورة في شكل إدخالات أو إضافات في الأصول أو تناقصات في الخصوم.[1]

وتشمل أيضا الإيرادات من المبيعات، الأتعاب، الفوائد، قسائم الأرباح، وغيرها، ناتجة عن النشاطات العادية، بالإضافة إلى الأرباح (الآتية من التنازل عن أصول طويلة الأجل أو من إعادة تقييم أوراق مالية متبادلة في الأسواق). كما تشمل أيضا استعادة خسائر القيمة والاحتياطات.[2]

رابعا/الأعباء

تتمثل أعباء السنة المالية أو الدورة المحاسبية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية أو كل ما ينتج عن النشاط العادي من (تكلفة المبيعات، الأجور، الاهتلاكات، خسائر القيمة، ...الخ.

ومنه يمكن أن نستنتج:

- الزيادة في الأصول أو النقصان في الخصوم ⟵ هي في النهاية نواتج أو إيرادات
- النقصان في الأصول أو الزيادة في الخصوم ⟵ تمثل أعباء

[1] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[2] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

خامسا/النتيجة الصافية

وهي الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء الخاصة بالدورة المحاسبية، وتكون النتيجة الصافية ربحا عندما يكون هناك فائض في النواتج مقارنة بالأعباء، والعكس فهو خسارة.

- النواتج > الأعباء ⟵ النتيجة الصافية ربح
- النواتج < الأعباء ⟵ النتيجة الصافية خسارة

سادسا/بنية نظام المحاسبة المالية الجديد

جاء هذا النظام المحاسبي عكس سابقه بسبعة كتل تتضمن ما يلي[1]:

المجموعة الأولى: حسابات الأموال الخاصة

المجموعة الثانية: حسابات التثبيتات (أصول غير جارية)

المجموعة الثالثة: حسابات المخزونات والمستحقات

المجموعة الرابعة: حسابات الغير

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية

المجموعة السادسة: حسابات الأعباء

المجموعة السابعة: حسابات النواتج

المطلب الثاني: المبادئ والقواعد العامة للتسجيل والتقييم المحاسبي

أولا: القواعد العامة للتقييم:

يقصد بالتقييم ذلك المسار الهادف لتحديد المبالغ النقدية، والتي تسجل بها عناصر القوائم المالية في الدفاتر المحاسبية.[2]

وترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكلفة التاريخية، في حين قد يستثنى من هذه القاعدة تقييم بعض العناصر اعتمادا على بعض الشروط استنادا إلى:[3]

- القيمة العادلة
- قيمة الانجاز
- القيمة المحينة (قيمة المنفعة)

[1] دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، **بيئة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية، 2014، جامعة خنشلة، العدد 12، ص: 8.

[2] نور الإسلام عياد، أحلام مزعاش، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017، ص: 21.

[3] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

1. **التكلفة التاريخية:** تقيد تكلفة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، أي على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات السعر أو تطور القوة الشرائية للعملة.[1]

تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة لاسترجاع، والتخفيضات التجارية و التنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:[2]

- بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل، من كلفة الشراء؛
- بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية، من قيمة الإسهام؛
- بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا، من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها؛
- بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المماثلة للقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة؛
- بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي ينتجها الكيان من تكاليف الإنتاج.

2. **القيمة العادلة:** عرفت الفقرة رقم 08 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 القيمة العادلة "بأنها المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل الأصل أو تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل، وعلى دراية تامة بالصفقة، وفي ظل توفر شروط المنافسة العادية".[3]
3. **قيمة الإنجاز:** و تعني إثبات الأصل بالقيمة البيعية ناقصا منه التكاليف البيعية المتوقعة.[4]
4. **القيمة المحينة أو قيمة المنفعة:** تتمثل في التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلي ضمن المسار العادي للنشاط.[5]

يقدر الكيان عند كل إقفال للحسابات ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة إلى أصل خلال السنوات المالية السابقة لم تعد موجودة أو أنها انخفضت. وإذا كان مثل هذا المؤشر موجودا، فإن الكيان يقدر قيمة الأصل القابلة للتحصيل.[6]

---

[1] الجريدة الرسمية العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

[3] Karine cerrada,et autre, comptabilité et analyse des état financier principes et application ,1erédition,edition de boeck, Bruxelles, Belgique ,2014, p:15.

[4] نور الإسلام عياد، أحلام مزعاش، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[5] عاشور كتوش، **النظام المحاسبي المالي: إطاره العام آثاره وانعكاسات تطبيقه**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.، ص: 10.

[6] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

ثانيا: معايير التسجيل المحاسبي:

يدرج أي عنصر من عناصر الأصول والخصوم والأعباء و المنتوجات في الحسابات عندما:

- يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية
- للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بصورة صادقة[1]

تدرج إيرادات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع السلع في الحسابات عند توفر الشروط الآتية:

- أن تكون المؤسسة قد حولت إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع
- أن لا تتدخل المؤسسة لا في تسيير ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها
- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ الواردات والأنشطة العادية بصورة صادقة
- أن يكون من الممكن تقيم التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المؤسسة المتعلقة بالمعاملة، بشكل صادق.

المطلب الثالث: المبادئ والقواعد الخاصة بالتسجيل والتقييم المحاسبي

القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي هي قواعد مكملة للقواعد العامة السابقة، وتتعلق بالعناصر التالية:

أولا: الأصول الثابتة المادية والمعنوية:

1. الأصول الثابتة المادية:

هي تلك الأصول التي تحوزها المؤسسة من أجل استخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم الخدمات أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن أمثلتها نذكر الأراضي، المباني، الآلات، المعدات المكتبية...الخ.[2]

2. الأصول الثابتة المعنوية:

هي أصول قابلة لتحديد غير نقدية وغير مادية مراقبة ومستعملة في إطار أنشطة الكيان العادية، والمقصود منه مثال المحلات التجارية والعالمات، برامج المعلوماتية، شهرة المحل، مصاريف البحث والتطوير...الخ.

وتحسب تكلفة الأصول الثابتة كما يلي:[3]

[1] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

[2] شعيب شنوف، ج1، مرجع سابق، ص: 92.

[3] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8-9.

- تسجل الأصول الثابتة في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، والتي تتضمن مجموع تكاليف الحيازة ووضعها في أماكنها والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية ومصاريف انطلاق النشاط ضمن هذه التكاليف.

أما تكلفة الأصول الثابتة التي أنتجتها المؤسسة لنفسها فتتكون من تكلفة العتاد واليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى. هذا وتضاف تكلفة تفكيك العتاد عند انطلاق مدة منفعته أو تكلفة تحديد الموقع إلى كلفة الإنتاج أو حيازة الأصل الثابت المعني إذا كان هذا التفكيك أو التجديد إلزاميا على المؤسسة.

- تسجل النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة أو المعنوية المسجلة محاسبيا كأصول ثابتة ضمن الأعباء إذا كانت تحسن من نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الأصول فإنها تسجل ضمن الأصول الثابتة وتضاف إلى القيمة المحاسبية للأصل.

3. اهتلاك الأصل الثابت:[1]

يعرف الاهتلاك على أنه "النقص التدريجي في تكلفة الأصل بسبب عوامل الاستخدام أو مضي المدة و التقادم أو التطور التكنولوجي".

وحسب النظام المحاسبي المالي هناك أربع أساليب لاهتلاك الأصل الثابت، وهي:

- الاهتلاك الخطي
- الاهتلاك المتناقص
- الاهتلاك المتزايد
- طريقة وحدات الإنتاج.

ثانيا: التثبيتات المالية تتكون التثبيتات المالية من العناصر التالية:[2]

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة
- سندات المثبتة لنشاط المحافظ الاستثمارية
- السندات المثبتة والتي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات الأمد الطويل
- القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان والتي لا ينوي بيعها في الآجال القصيرة

[1] نور الإسلام عياد، أحلام مزعاش، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-12.

يتم تسجيل الأصول المالية في الحسابات عند دخولها بقيمتها الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك.

ثالثا: المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ

تمثل أصولا يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو موادا أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات.

وتشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضاة لإيصال المخزونات إلى المكان أو الحالة التي توجد عليها.

يتم تقييم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بطريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) وإما بمتوسط تكلفة شراءها وإنتاجها المرجحة (CUMP).[1]

رابعا: الإعانات

تتمثل في موارد تقدمها الدولة وجماعاتها المحلية وهيئاتها العمومية إلى مؤسسة أو مجموعة مؤسسات، إذا احترمت هذه الأخيرة الشروط المطلوبة المتفق عليها، يتم إدراجها في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج في السنة المالية أو عدة سنوات، وفي ما يخص التثبيتات القابلة لاهتلاك تكون التكلفة هي الاهتلاك.

خامسا: مؤونات المخاطر والأعباء

هي خصوم يكون استحقاقها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية:

- إذا كانت تمثل التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضى
- إذا كان من المحتمل خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام
- يمكن تقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه

سادسا: القروض والخصوم الأخرى

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

سابعا: تقييم الأعباء والمنتوجات المالية

تأخذ الأعباء و المنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها.[2]

[1] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-13.

[2] الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

خلاصة:

نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة من انتقال نحو اقتصاد السوق، وخوصصة القطاع العام، وفتح مجال للشراكة مع الاتحاد الأوربي وغيرها. أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يساير هذه التحولات ولا يستجيب للمتطلبات الجديدة في ظل هذه التغيرات. حيث تعددت الانتقادات التي وجهت للمخطط المحاسبي الوطني PCN الذي غلب عليه نقائصه في تحقيق التطور للمؤسسات الاقتصادية، إذ باتت نقائصه ظاهرة على كل الجوانب سواء من حيث إطاره المفاهيمي، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، ومن ناحية إعداد القواعد المالية التي لا تسمح بتوفير معلومات كافية وموثوقة لمستخدميها، إضافة إلى عدم توافق المخطط المحاسبي الوطني مع المحيط المحاسبي الدولي، لذا كان على الجزائر العمل على إصلاح نظامها المحاسبي وتكييفه مع المستجدات الدولية والسعي نحو تحقيق التوافق المحاسبي الذي عرف على أنه محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها البعض، فهو عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في شكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة، والذي ظهر بسبب تضافر جملة من العوامل ويتحقق بتبني جملة من المعايير المحاسبية الدولية التي تتميز بكونها أكثر مرونة وفاعلية، وموجهة لخدمة المستثمر بالدرجة الأولى، والذي يترتب عن تطبيقها مجموعة من الآثار الإيجابية منها توحيد السياسات المحاسبية عالميا مما يقلل من كلفة معالجة المعلومات المحاسبية، وتسهيل عملية فهم وقراءة القوائم المالية ومقارنتها، فالهدف الأساسي لمعايير المحاسبة الدولية هو تقديم معلومة مالية مساعدة على اتخاذ القرار الرشيد، هذا ما استدعى تطبيقها في مجموعة من الدول العربية كمصر والأردن، وسعي الأخرى لإرساء قواعد تطبيقها كالجزائر وذلك من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي الجديد SCF الذي يعتبر أحسن خيار لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يستمد هذا النظام جزاءا مهما مبادئه من معايير المحاسبة الدولية.

حيث يسمح تطبيق النظام المحاسبي المالي بتقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسة المحاسبية الدولية وإيجاد حلول للنقائص التي يعاني منها المخطط الوطني المحاسبي PCN، مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية موثوقة. إلا أن عملية تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ستواجه مجموعة من الصعوبات والتي ستكون بمثابة تحديات تتطلب العمل على تجاوزها لتحقيق نجاحها.

الفصل الثاني:

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

على جودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومة المحاسبية، حيث أصبحت المدخلات الإستراتيجية للمؤسسة والتي على أساسها يتم اتخاذ العديد من القرارات، حيث أصبحت هذه المعلومة تلعب دورا أساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية عندما تنهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال.

ولكي تؤدي هذه المعلومة الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون اقتصادية وذات جودة عالية، وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية حيث قامت بتبني نظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل مواكبته للأنظمة المحاسبية الدولية ومن أجل توفير كشوف مالية تحتوي على معلومات تعبر بصورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد في عملية اتخاذ القرار.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لماهية المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لماهية المعلومات المحاسبية

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه هذه المعلومات عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال.

المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية

قبل تعريف المعلومات المحاسبية، وجب تعريف ولو باختصار المعلومات وكذا المحاسبة، فالمعلومات هي منتج نظام المعلومات، وهنا يجب التفرقة بين البيانات والمعلومات.

أ- البيانات: هي عبارة عن الأعداد وأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتحويلها إلى نتائج[1].

كما تعرف على أنها تسجيل للوقائع والملاحظات عن طريق ملاحظتها، أو معرفة في مجال معين، بحيث يمكن نقلها بين الأفراد في المؤسسة.

أي أن البيانات تكون غير منظمة وغير محدودة القيمة بحيث يمكن أن تكون كمية قابلة للقياس والحساب، وقد تكون غير كمية (وصفية) لأنها تستعمل مباشرة في عملية اتخاذ القرار فهي بمثابة مادة خام[2].

ب- المعلومات[3]: هي البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

وهي الناتجة من نظام المعلومات، وهي تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف.

وبناء على ما سبق ذكره وما يقع فيه الكثير من خلط في استعمال اللفظين سوف نحاول التمييز بين المصطلحين من خلال الجدول التالي:

---

[1] بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012، ص: 52.

[2] محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، **آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي، ارتباطات و سياسات**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، و التجارة، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص: 2.

[3] نفس المرجع، ص: 2.

جدول رقم (02) يوضح التميز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محدودة القيمة	محدودة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	المدخلات	المخرجات
الحجم	كبير جدا	صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات

المصدر: محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، "آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي، ارتباطات وسياسات"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

من خلال ما سبق نستنتج أن:

- المعلومات تضيف حقائق وأفكار جديدة لمستقبلها أو مستخدمها.
- المعلومات تساعد على زيادة المعرفة وتخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمها، مما يساعده على اتخاذ قرارات هادفة وفي إطار موضوعي.
- بصفة أشمل المعلومة هي المنتج النهائي الذي على ضوئه يتم اتخاذ القرارات بالنسبة لمستعملها.

أما المحاسبة هي نشاط يقوم على القياس والاتصال من خلال حصر وتجميع وتشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية، ثم إعداد التقارير اللازمة لإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المعنية والتي لها اهتمام بأنشطة المؤسسة سواء كانوا أطراف داخليين أو خارجيين[1].

أما المعلومات المحاسبية فلها العديد من التعريفات، وبشكل عام فإن العملية تتمثل في التحليل للبيانات بهدف تقويم وترتيب الحقائق ووضعها في شكل يعبر عن معلومات مفهومة، لذا فإن الفرق الأساسي بين المعلومات والبيانات هو في أن كلا من المعلومات تشمل بالضرورة البيانات في حين لا تعتبر كل البيانات بالضرورة معلومات مفهومة تؤدي لزيادة الإدراك وتحسين عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فالمعلومات تمثل بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذ القرار، كما تسعى مهنة المحاسبة والعاملون فيها إلى زيادة فاعلية المخرجات الرئيسة للنظام المحاسبي وهي المعلومات المحاسبية، ومن

[1] مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 216.

خلال زيادة كفاءتها ومنفعتها وفاعليتها وتكاملية المعلومات المختلفة المفصح عنها وظهورها كوحدة واحدة، فإن الاهتمام قد أنصب عل نوعية المعلومات والصفات التي يجب أن تتوفر فيها[1].

كما عرفها مجمع المحاسبة الأمريكي للمحاسبة على أنها نظام للمعلومات، وأن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته، فهو يجمع البيانات المعرفة جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة، معنى ذلك أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي عن طريق المعالجة المحاسبية.

– ولكن هذه المعلومات يجب أن تتسم بخصائص تجعل منها معلومات محاسبية ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية[2].

– هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة[3].

– المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات[4].

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية والجهات المستفيدة منها

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي[5]:

1– معلومات تاريخية: وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية الناتجة عن مختلف الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي، ويلاحظ على هذه المعلومات أنها فعلية لأن العمليات تسجل بعد وقوعها كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي أكثر، وتفيد

[1] أكرم يحي علي الشامي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص: 14.

[2] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل أل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015،
ص: 62.

[3] نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية، تجربة الجزائر (SCF)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، والتجارة، الجزائر المنعقد يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص: 2.

[4] المرجع نفسه، ص: 2.

[5] سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 77.

الإدارة في عملية المقارنة بين فترة وأخرى وكذلك في كشف الانحرافات عن طريق مقارنتها بالمعلومات التخطيطية. ورغم أهميتها إلا أنها تأتي متأخرة بالنسبة لمتخذ القرار لذا على المحاسب الإعلام عنها مسبقا لتصبح أكثر فائدة.

2- معلومات عن التخطيط والرقابة[1]: وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه ا فاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى، ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية...الخ.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

3- معلومات لحل المشاكل: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليًا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى[2].

ثانيا: الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية

يعتبر المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون، والموردون والعملاء، وكذا الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة وموظفي المؤسسات ممن لهم ارتباطات حالية أو مستقبلية مع المؤسسة، الفئات الرئيسية التي تستخدم المعلومات المحاسبية، وتشترك هذه الفئات في الهدف من استخدام هذه المعلومات والمتمثل في ترشيد القرارات

[1] قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص: 30.
[2] نفس المرجع، ص: 31.

الاقتصادية، وذلك من خلال الاختيار بين البدائل الممكنة، وبالتالي يجب على نظام المعلومات المحاسبي تقديم معلومات محاسبية ذات الغرض العام أي تجمع بين احتياجات مستخدميها قدر الإمكان[1].

❖ **الأطراف الداخلية:**

تتضمن هذه المجموعة كافة الفئات التي تعمل داخل المؤسسة، والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات المصيرية، وبذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تفصيلية حول أنشطة المؤسسة، بهدف ترشيد قراراتهم. وفيما يلي نذكر أهم ما قيل حول هذه الفئة:

عرفها الشيرازي بأنها[2]: الاستخدامات الداخلية للمعلومات المحاسبية تتعلق بإدارة المؤسسة وتدخل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الإدارية، وهي استخدامات محددة ومعروفة ولا تثير مشكلة في مجال تحديد الأهداف.

وعند تلبية هذه الاحتياجات الداخلية يستطيع المحاسب تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة تبعا لاحتياجات كل مستوى إداري.

وهناك ما يستدعي التنويه إلى أن هذه الفئات تقوم باحتكار جزء من هذه المعلومات المحاسبية وعدم تركها موجهة للعرض.

❖ **الأطراف الخارجية[3]:**

يتمثل المستخدمون الخارجيون للمعلومات المحاسبية في كافة الفئات الطالبة للمعلومات المحاسبية، والتي تنتمي للمؤسسة وهي:

– المستثمرون الحاليون أو المرتقبون: يستخدم المستثمرون الحاليون المعلومات المحاسبية من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية، والمتمثلة في حيازة أو بيع حق من حقوق الملكية في المؤسسة، حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية في تقييم حصيلة كل بديل من البدائل المتاحة، كما يحتاج المستثمرون المرتقبون المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية والمتعلقة بشراء حق من حقوق الملكية من المؤسسات وبالتالي يتطلب عليهم طلب مقارنات وتحاليل تقارير المالية لديهم.

– الموردون: يستخدم الموردون الذين يزودون المؤسسات بمختلف السلع والخدمات المعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير أموالهم وتحديد فيما إذا كانوا سيحصلون عليها في أجالها المحددة، وذلك من خلال اللجوء إلى التقارير المحاسبية لهذه المؤسسات، ومن ثم تحليل وضعيتها المالية.

---

[1] هلالي فوزية، عمران خديجة، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016، ص: 14.

[2] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[3] هلالي فوزية، عمران خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15- 16.

– العملاء: يحتاج العملاء المعلومات المحاسبية للمؤسسات التي تربطهم بها صفقات، خصوصا الصفقات الطويلة المدى، وهذا بهدف دراسة مدى إمكانية استمرار هذه المؤسسات في نشاطها، وبالتالي بقائها كمصدر من مصادر احتياجهم سواء للمواد أو الخدمات.

– المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير قروضهم والفوائد المترتبة عنها إذا ما كانوا سيحصلون عليها في الوقت المحدد.

– المحللون الماليون: يحتاج المحللون إلى المعلومات المالية لتحليل مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات، وبالتالي تقديم مختلف النصائح والاستشارات إلى مختلف الأطراف التي وكلت لهم مهمة التحليل.

– الحكومة ووكالاتها: (إدارة الضرائب، السلطات القضائية، معاهد الإحصاء) تهتم الحكومات ووكلائها بأنشطة المؤسسات وبالتالي المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق توزيع عادل للموارد، وتحديد السياسات الضريبية.

– الجمهور: يهتم البعض من الجمهور بالوضعية المالية للمؤسسات بهدف معرفة اتجاه نموها وفرص توفيرها لمناصب الشغل، وبذلك يلجؤون إلى تحليل الوضعية المالية لها.

المطلب الثالث: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية ومصادرها

أولا: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية

تزداد أهمية المعلومات بصفة عامة، وخاصة ما يخص المعلومات المحاسبية في المؤسسة على اختلافها، لأنها تمكنها من تحقيق أهدافها عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة لديها. المؤسسات الاقتصادية أصبحت تعتمد اعتمادا كليا على المعلومات الكمية والمالية المتعلقة بجوانب النشاط المتعددة داخل المؤسسة وخارجها، لتتمكن من القيام بوظيفتها وهي الاستثمار الأمثل لما تحت يدها من موارد سواء كانت مادية أو بشرية.

إن الأهمية تظهر في جميع مجالات العمل البشري، فهي أساس صناعة المعرفة، كما تعد المعلومات موردا قوميا ومصدرا هاما للقوة السياسية والاقتصادية وأن الأفراد الذين يمتلكون هذه المعلومات يكونون أقدر من غيرهم في اتخاذ القرارات وتسيير وظائف شؤونهم.

ويتفق الكتاب فيما بينهم على أن المعلومات المحاسبية تعد شريان النظام المحاسبي والتي يكون لها تأثير في الاتصال بين المستويات التنظيمية[1].

كما أن للمعلومات أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة منها، فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة و متعددة الأغراض لاحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات.

[1] حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011، ص: 97.

فالمقرض يحتاج معلومات تختلف عن المستثمر وكذلك الجهات الرقابية المتمثلة في الهيئات الحكومية كالسوق المالية، فكل من هذه الجهات لها متطلبات تريد الحصول عليها من القوائم المالية، ولهذا فإن أهمية المعلومات تكمن في مستوى الإفصاح عن هذه البيانات المحاسبية حيث توجد هذه البيانات في القوائم المالية[1].

ومن خلال التحليل المالي يمكن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الماضية والحالية والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل وهذا التحليل يعتمد بدرجة أولى على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم مالية، خاصة فيم يتعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل[2].

كما أن المكانة المتزايدة للمعلومات المحاسبية مرتبطة بتنامي الدور الإعلامي للمحاسبة فهي تمكن المسيرين والمستعملين الآخرين من اكتشاف الأخطاء والانحرافات في استغلال موارد المؤسسة وتحدد الجهات المسؤولة عنها في إطار الوقاية ومعالجة إفلاس المؤسسات.

وقد كان لنمو الأسواق المالية وتطورها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من المؤسسات التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة اتجاه المعلومات المحاسبية التي تنشرها هذه المؤسسات سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها[3].

ثانيا: مصادر المعلومات المحاسبية

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عددا كبيرا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات لأنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة[4] ومكونات القوائم المالية هي كما يلي:

- **الميزانية:** تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم
- **جدول حسابات النتائج:** هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسات خلال السنة المالية.

ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل أل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

[3] محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، مرجع سبق ذكره. ص: 12.

[4] رحيم حسين، بن فرج زوينة، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص: 1.

- **جدول سيولة الخزينة:** هو مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.
- **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.
- **ملحق القوائم المالية:** يشمل الملحق على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:
  - القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
  - مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم.
  - المعلومات تخص المؤسسة والمؤسسات المشتركة وكل ما يتعلق بها
  - أما بالنسبة للمعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية على غرار القوائم المالية فهي تتخذ أشكال مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات محاسبية ومعلومات غير محاسبية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع المؤسسة في نطاق المحيط الذي تنشط فيه[1].

[1] منصوري الزين، **أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة . قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص: 10.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، أي يمكن الاستفادة منها فأنه يجب أن تتوفر فيها خصائص معينة وذلك حتى تكون معلومات ذات دلالة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة عامة لتساعدهم في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية

أولا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يرى أحمد عبد الرحمن المخادمة أن المعلومات المحاسبية النابعة عن النظام المحاسبي، وكما هو معروف يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقًا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقًا لحاجة كل منهم.

كما أن المعلومات المحاسبية تعد عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنشآت، لذلك سعت المنشآت إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنشآت، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة[1].

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد طبقا لمجوعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يسهل في تحقيق الهدف من استخدامها، كما أنها تعد من عناصر الإنتاج حيث أنها تقوم بتحديد فعالية وكفاءة المؤسسة[2].

وهي تعتبر من متطلبات النظام المحاسبي المالي وأحد أهدافه لتقريب ممارستنا للعمليات المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية[3].

---

[1] أحمد عبد الرحمن المخادمة، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، مجلة المنارة، 2007، المجلد 13، العدد 2،
ص: 254.

[2] حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[3] جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

كما تتحدد جودتها بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة[1].

ثانيا: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

لقد حددت معايير جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي:

1. معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير المعايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداءها[2].

2. معايير رقابية:

ينظر إلى الرقابة بأنها أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف نجاح هذا العنصر في وجود رقابة مالية فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية.

3. معايير مهنية:

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما يبرز معه مفهوم مسألة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير المالية تتمتع بالنزاهة والأمانة[3].

4. معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير

---

[1] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص ص: 3-4.

[2] جمعة هوام، نوال العاشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع،رهانات،آفاق) جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2010، ص: 90.

[3] طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها-إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 10، العدد، 39، 2014، ص: 81.

المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

هناك عدة عوامل تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية وهي كما يلي:

أولا: العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

1. العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ففي الاقتصاد الرأسمالي تحضى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر الملاءمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام الرقابة.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار[1].

2. العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.
3. العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.
4. العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص: 64.

بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

5. العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار. ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات. وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير و المستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات
- زيادة كمية المعلومات التي تلبي احتياجات المؤسسة والمستخدمين.
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

ثالثا: تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من إعداد وعرض التقارير المالية أنه تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها ولا تكمن أهمية دور مدقق الحسابات في مراجعته للمعلومات بالتقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد إلى تقريره.

حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الاستثمار، كما تحتل مرتبة لدى المحللين الماليين وغيرهم.

وبناء على ذلك فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية

توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة على النحو التالي[1]:

أولا: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن التعبير عن جودة المعلومات لكل من الماضي و الحاضر و المستقبل ولا شك كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم التأكد. لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية[2]:

1. المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
2. المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما توافرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج إليها.
3. المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.
4. المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ثالثا: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محدودة، وبناءا على ذلك يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة ومتخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات، كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلا للتحقق[3].

---

[1] صدام محمد محمود الحيالي وآخرون، **أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، مجلد 2، العدد 3، جامعة تكريت-العراق، 2006، ص: 136.

[2] سامح محمد رضا، **دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية**، الطبعة 01، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، مصر، 2018، ص: 56.

[3] سليمان مصطفى الدلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة 01، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:96.

رابعا: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

إن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها بالتنبؤ وتخفيض اللاتأكد وذلك عند استخدامها بوصفها مدخلات لنماذج التنبؤ، مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية، أو مدخلات لنماذج الاختيار من البدائل المتاحة لمتخذ القرار[1].

خامسا: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية مع نظم المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات[2].

[1] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، الطبعة 04، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص: 99.

[2] مؤيد الفضل، عبد النصر نور، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 306.

المبحث الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي الذي وضعه المشرع في الدولة يضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في المؤسسات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها، عددها، شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها، وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا بتجسيدها لمجموعة من الخصائص التي يجب أن تتميز بها، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حيث اعتمد في إطاره التصوري على المعايير المحاسبية الدولية كما سبق وأشرنا إليه، ومنه فإن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بمجموعة من الخصائص النوعية حددها النظام المحاسبي المالي حيث جاء في المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية للمقارنة والوضوح[1].

المطلب الأول: الخصائص النوعية المرتبطة بجودة المعلومة المحاسبية وبمتخذي القرار

أولا: الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومة المحاسبية

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما إنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة[2].

1. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية:

أ- الملائمة: تعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة. وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها[3].

وعليه فالملائمة يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار من جانب المستخدم المعلومات. فالمعلومة غير المؤثرة تمثل "حشوا" لا طائل منه، وينبغي استبعادها.

وتتميز المعلومة الملائمة ب:

---

[1] الجريدة الرسمية العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، مرجع سبق ذكره.

[2] كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون، 2011، ص: 11.

[3] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109-110.

- القدرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون
- القدرة على إحداث فرق في قرار المفاضلة بين الاستفادة من المعلومات أو عدم فعل ذلك.
- احتواء المعلومة على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.

إضافة إلى ما سلف ذكره وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:**

أي المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر بالقرار بواسطة تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ، وتساعد مستخدمي المعلومات على توقعات عن الماضي والحاضر والمستقبل. أي أن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد على القدرة لعمل تنبؤات حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل. حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها القيام بعملية للتنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل. فالمعلومات الملاءمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف[1].

- **القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة:**

أي تمكن من التأثير بالقرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار، وتمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، كما يطلق على خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية الاسترجاعية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات[2].

- **التوقيت الملائم:**

يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدر التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على عملية اتخاذ القرار، إذ أن هذه العملية محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، ولتقديم المعلومات في الوقت المناسب قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم، ومنه فإن توفير المعلومات في وقتها يعد أمرا مفيدا ومرغوبا فيه حتى ولو كان على حساب الدقة في عملية القياس.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

[2] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

حيث أن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعوا الحاجة إلى استخدامها، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة[1].

ب- الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية، وإمكانية الاعتماد عليها[2].

ويقصد بالموثوقية خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها[3].

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها، يجب أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- **الصدق في التعبير**: يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) و بين الظواهر المراد التقرير عنها،و العبرة هنا بصدق تمثيل المضمون و الجوهر و ليس مجرد الشكل[4].

و تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام و الأوصاف المحاسبية من ناحية و الموارد و الأحداث التي تنتجها هذه الأرقام و الأوصاف في التقارير المالية من جهة أخرى، بمعنى أخر تمثل الأرقام ما حدث فعلا، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات و الأحداث الفعلية فان التقارير تكون صادقة العرض.

- **قابلية التثبت والتحقق (الموضوعية)**: أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في مقياس المعلومات المحاسبية، وغالبا ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية أي التثبت من سلامة موضوعية المعلومات[5].

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 274.

[4] جمعة هوام، نوال العاشوري، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[5] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

إن خاصية القابلية للتحقق تذكرنا بفرضية "الموضوعية" في المحاسبة، والتي تقتضي أن تكون للبنود الواردة من التقارير المالية قابلية للتحقق، بمعنى أن تكون التقارير المالية قابلة للتحقق منها من قبل المحاسب أو من قبل شخص آخر، ويمكن للمحاسب أو غيره التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالعمليات المالية في أي مرحلة، بالإضافة إلى إمكانية التحقق من القوائم المالية بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية[1].

- **الحيادية:** تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد غرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى أو لتحقيق غرض معين أو هدف محدد وإنما لاستخدام العام دون تحيز[2].

لهذا فإن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

إذن فالملاءمة والموثوقية هما خاصيتان أساسيتان يلزم توافرهما في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات جودة ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات[3].

2. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية بالنسبة لمستخدميها وتفي باحتياجاتهم منها، فإن هناك خصائص أخرى ثانوية تضاف إلى الخصائص النوعية الأساسية التي سبق ذكرها، هذه الخصائص الثانوية تعتبر جد ضرورية نظرا لانعكاساتها الايجابية على جودة المعلومات المحاسبية، ذلك أنه من ضروريات الجودة أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية، كما يجب أن يكون هناك اتساق وانتظام في تطبيق نفس الأساليب والقواعد المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية من فترة إلى أخرى، ومن أهم هذه الخصائص النوعية الثانوية ما يلي:

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 776.

[2] كريمة علي كاظم الجوهر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[3] صبايحي نوال، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013 ص 11.

أ- قابلية المعلومات للفهم:

إن قابلية المعلومات المحاسبية للفهم يعتبر شرطا هاما للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها ويعتمد ذلك على مؤشرين مهمين هما[1]:

1- درجة الوضوح والبساطة:

البساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها، وحتى يتم الفهم للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية يجب أن تكون موضوعية في وصفها للأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة ويتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها.

2- مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات:

يعكس هذا الشرط إمكانية مستخدم المعلومات من فهمها بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة مخصصة، وبالمقابل يشترط أن يكون الشخص ذو معرفة معقولة بطبيعة المعلومات.

إن مستوى الفهم للمعلومات يعتبر همزة وصل بين المعلومات التي يجب أن تكون مفيدة وبين المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم حد أدنى من المعرفة بهذه المعلومة لكي يمكن من الاستفادة منها.

ب- القابلية للمقارنة

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية المقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الشركة أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة الأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة إلى أخرى ولإجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة[2].

وقد عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة لخاصية القابلية للمقارنة وذلك بالإفصاح عن جميع المعلومات المفسرة للقوائم المالية الأساسية وهذا ما نصت عليه المادة 29 من القانون رقم 11/07[3]:

"توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2] كريمة علي كاظم الجوهر، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[3] الجريدة الرسمية، العدد الرابع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، المادة 29.

يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.

يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة"

ولتحقيق هذه الخاصية يجب على المؤسسة القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- إتباع نفس مفاهيم القياس: وهذا بتوحيد مختلف المفاهيم المتبعة في عملية القياس المحاسبي.
- إتباع نفس المبادئ المحاسبية: ويتجسد هذا بإتباع المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.
- إتباع نفس طرق التبويب: يعتبر التبويب جزء من عملية القياس المحاسبي، ونتيجة لارتباط خاصية القابلية للمقارنة بعملية القياس المحاسبي، يمكن القول أيضا أنه من بين الإجراءات المحققة لهذه الخاصية هو إتباع نفس طرق التبويب المعتمدة.
- إتباع نفس طرق العرض والإفصاح: تتمثل طرق الإفصاح في القوائم المالية الأساسية ومختلف ملحقاتها، والأمر الذي لا شك فيه أن تجانس هذه الطرق في المؤسسة من سنة إلى أخرى وبين مختلف المؤسسات يسمح بتحقيق هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية[1].

ج- الثبات (التماثل أو الاتساق)

ويقصد بالثبات أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى[2].

من المواصفات التي يطلب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون صالحة أكثر لأغراض اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذا النوع من المعلومات، أن تكون تتميز بالثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى ضمن المؤسسة، الأمر الذي يساعد على القيام بمقارنة لنتائج المؤسسة عبر الفترات الزمنية، كما يحول دون ظهور تغيرات ناتجة عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية.

[1] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

ونشير هنا إلى أن الثبات لا يعني منع تغيير الطرق المحاسبية، فالظروف والمتغيرات البيئية قد تفرض على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تتبعها، وفي حالة وجود مثل هكذا تغييرات، يجب على المؤسسة الإفصاح عنها وبيان أثرها على الدخل في نفس الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه التغييرات.

يلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملاءمة والموثوقية. فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، ما لم تتوافر أصلا خاصيتا الملاءمة والموثوقية[1].

د- الشمول

بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار. كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي، بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.

ومن أمثلة ذلك، قد لا يتضمن التقرير المقدم لمدير المبيعات عن الرقم الإجمالي لمبيعات الأسبوع رقم المبيعات الخاص بمنفذ أو أكثر من منافذ التوزيع مما يضطره للسؤال عن أرقام بيع هذه المنافذ التي لم تظهر في التقرير نفسه. وفي بعض الحالات يتضمن التقرير أرقام المبيعات لكل منافذ التوزيع ولكن غير مصنفة وغير متجمعة في رقم إجمالي واحد مما يضطر مدير المبيعات إلى تصنيفها ثم تجميع الأرقام للحصول على المعلومة المطلوبة.

ولا شك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلبيا على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات.

هـ- الأهمية النسبية

إن المعلومات ذات الأهمية النسبية هي تلك التي يؤدي حذفها أو تحريفها، إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم اعتمادا على الكشوف المالية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبرها نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية في المعلومات لكي تكون نافعة، ويطلق أيضا على هذه الخاصية مصطلح حد أو عتبة الاعتراف، وتقسم إلى[2]:

- **معلومات هامة نسبيا:** هي معلومات تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف، وتدرج في الكشوف المالية لأنها تؤثر على قرار المستخدم فهي معلومات ملائمة.

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[2] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013، ص: 37.

- **معلومات غير هامة نسبيا:** و هي معلومات لا تتجاوز عتبة الاعتراف ولا داعي لإدراجها في الكشوف المالية، لأنها لا تؤثر على قرار المستخدم فهي معلومات غير ملائمة.

لكن النظام المحاسبي المالي (SCF) اتخذ نفس منحى النظام المحاسبي الفرنسي (PCG) معتبرا أن الأهمية النسبية مبدأ يجب أن يبرز كل معلومة مهمة، مع إمكانية جمع المبالغ غير المعتبرة، وأن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية، أما العناصر أو البنود قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية.

وبمقتضى هذا المبدأ فإنه[1]:

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها على الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

و- تغليب الجوهر على الشكل

من خلال النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تبنى مبدأ جديد تمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية[2].

ومنه ولكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليست فقط طبقا لشكلها القانوني[3].

ز- التحفظ (الحيطة والحذر)

يواجه معدوا الكشوف المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، فالتحفظ هو مراعاة الدرجة المعقولة من الحذر، وتجنب المبالغة في التقديرات، دون أن يكون هناك احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب، والتحفظ يعني إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والمنتوجات (الإيرادات)، والقيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للأعباء والخصوم[4].

[1] الجريدة الرسمية العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، مرجع سبق ذكره. المادة 11.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بدواد، الجزائر، 2009، ص: 2.

[3] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[4] نفس المرجع ، ص: 37.

ح- الاكتمال

لكي تكون المعلومات الواردة في الكشوف المالية موثوق فيها، يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح بها اعتبارات الأهمية النسبية، دون إهمال المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوف المالية[1].

وسوف نوضح في الشكل أدناه مدى أهمية ومكانة الخصائص النوعية والثانوية للمعلومات المحاسبية

الشكل رقم (04): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

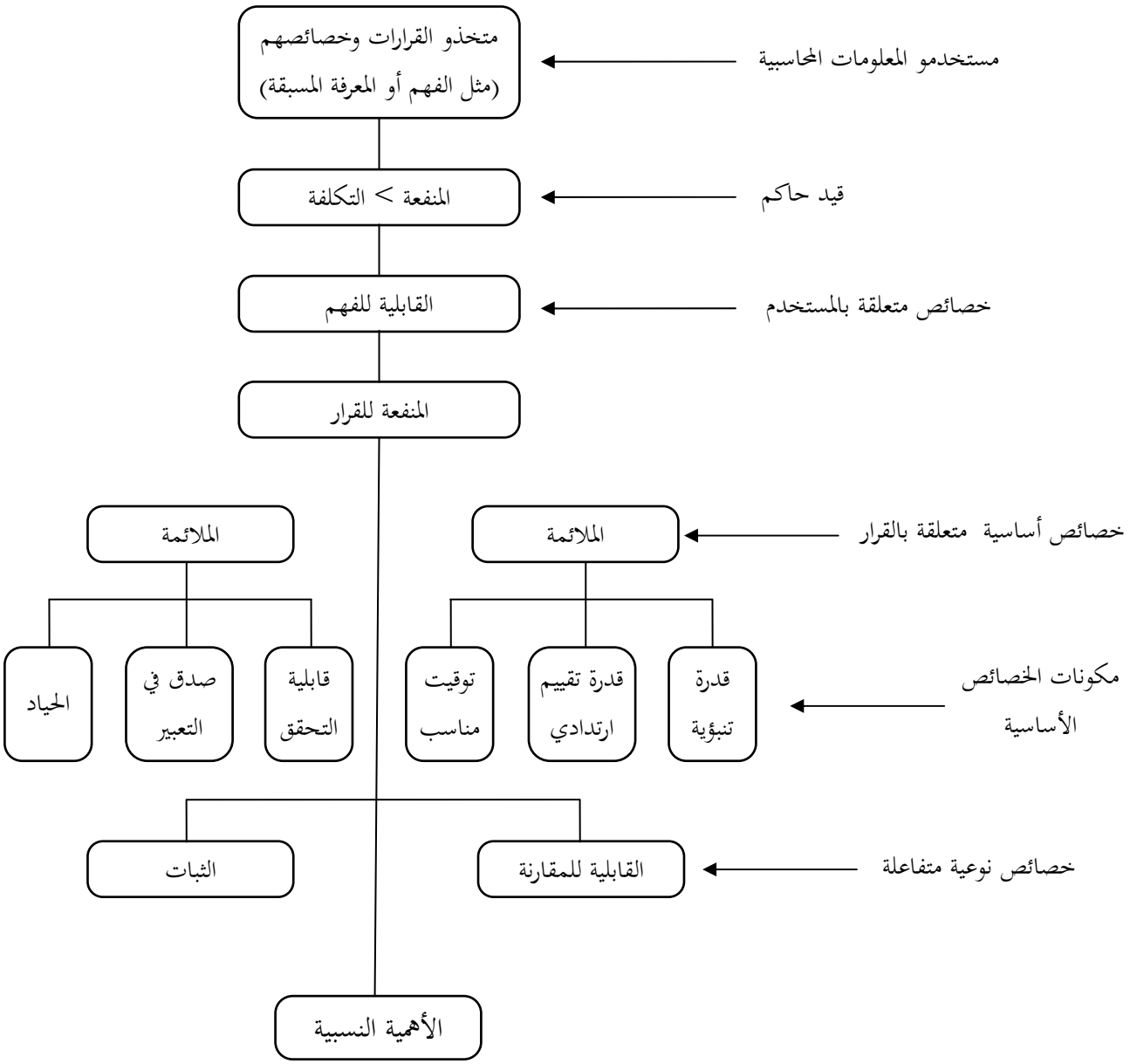

المصدر: ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص: 45.

[1] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

ثانيا: تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أجل ضمان جودتها

1- تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يجب أن تكون المعلومات ملائمة وممثلة بصدق لكي تكون مفيدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات جيدة، لذلك عادة ما يكون تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة آثار الخصائص النوعية الثانوية والقيود على المعلومات الملائمة هي على النحو التالي:

أولا: تحديد ظاهرة اقتصادية يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسة المعدة للتقرير.

ثانيا: تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة والتي تكون ملائمة لو كانت متاحة ويمكن تمثيلها بصدق.

ثالثا: تحديد ما إذا كانت المعلومات متاحة ويمكن تمثيلها بصدق، وإن كانت كذلك تنتهي عملية استيفاء الخصائص النوعية الأساسية عند تلك النقطة[1].

2- قيود التكلفة على المعلومات المحاسبية المفيدة

الملاءمة بين التكلفة والعائد تعتبر قيدا حاكما وليس خاصية نوعية فهي قاعدة عامة يجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرارات بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها، إذ يجب أنتفوق منفعة المعلومة تكلفة إعدادها، إلا أن تقييم المنافع والتكلفة يعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب بالإضافة إلى أن تكلفة المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد منها مثل تكلفة السلع ويمكن تقسيم تكلفة المعلومات إلى قسمين رئيسيين هما[2]:

- تكاليف مباشرة تشمل مصاريف جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك مصاريف معالجتها أو تشغيلها وصولا إلى المعلومات.

- تكاليف غير مباشرة تتضمن مصاريف نشر المعلومات وما يلحق بها من إيضاحات.

3- تكلفة مخرجات النظام المحاسبي المالي[3]

[1] هلالي فوزية، عمران خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[3] قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص: 275.

أ– تكلفة المعلومات الأساسية: وهي الكلفة التي لابد أن تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول على كل من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات اللازمة، ويمكن حصر عناصر هذه الكلفة بصورة عامة فيما يلي:

الرواتب، أقساط الإهتلاك للموجودات الثابتة، مصروفات الصيانة للموجودات الثابتة، الفائدة على رأس المال المستثمر في إدارة المحاسبة، كلفة تحليل وتصميم النظام

ب– تكلفة المعلومات الإضافية: وهي تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار خاص بشأنها، ويعتمد حدوث هذه التكاليف أو عدم حدوثها على قيمة المعلومات الإضافية الناتجة عنها، حيث أن التوسع في جمع البيانات وتوفير المعلومات له تكاليفه وعائده المالي الذي سوف يعود على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تلك المعلومات، ويحكم ذلك الموازنة بين اعتبار الكلفة واعتبار العائد، وهو ما يعرف بقيمة المعلومات الإضافية.

حيث تتعلق قيمة المعلومات بالأهمية الاقتصادية لها في اتخاذ القرارات ومدى العائد الذي يجنيه شخص من جراء استخدام هذه المعلومات، ويتعلق هذا العائد بقيمة المعلومات الإضافية.

ثالثا: نوعية المعلومات المفصح عنها للمستثمرين(متخذي القرارات)

إن المعلومات الأكثر فائدة هي تلك المعلومات التي تكون مهمة في ترشيد القرارات وتقليل حالة عدم التأكد لدى مستخدميها، ومنه نجد أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومة لوحدها بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، واعتمادا على هذا فمهنة المحاسبة حددت تاريخيا مستويين لمستخدمي المعلومات المحاسبية هما:

1. المعلومات المقدمة إلى المستثمر العادي (متوسط الفطنة):

لقد حدث تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمتخذ القرارات أو المستفيد من القوائم المالية، فقبل بداية الثلاثينات من القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية تتوجه أساسا لخدمة الإدارة والدائنين، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) تحول التوجه المعلوماتي للقوائم المالية إلى المساهمين والمستثمرين، ولقد جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والبورصات المالية وليس المحاسبين، وهكذا فإن توجه المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمر العادي أدى بداية إلى الاقتصار على متن القائمتين الماليتين الأساسيتين، قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل فقط، ثم تدريجيا أضيفت ملاحظات هامشية على تلك القوائم حول السياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة وتحديد استهلاكاتها، وطريقة تقويم المخزون السلعي وعدد الأسهم المصدرة، ويسمى الإفصاح الموجه إلى

المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الوقائي الذي يهدف إلى حماية هذا المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية[1].

2. المعلومات المقدمة إلى المستثمر الحصيف:

يعتمد الإطار المفاهيمي لهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة، فلقد ظهر مفهوم المستثمر الحصيف كنتيجة للاتجاه النفعي في البحوث المحاسبية أواخر الستينات من القرن العشرين، حيث تم التركيز على معيار فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وعلى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة تتسم بالمصداقية.

فالإفصاح المقدم إلى المستثمر الحصيف يسمى بالإفصاح الإعلامي، ويتضمن كل ما يقدمه الإفصاح التقليدي الخاص بالمستثمر العادي بالإضافة إلى جدول التدفقات النقدية، وجدول تغير الأموال الخاصة، ومتممات أخرى للكشوف المالية كملحق تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فهو يولي أهمية خاصة فيما يتعلق بخاصية القابلية للفهم من خلال ملحق يسمى "السياسات المحاسبية والإيضاحات" الذي يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.

ولكن هذا الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في الكشوف المالية الأخرى، وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق هما الطابع الملائم للإعلام أو الإفصاح و الأهمية النسبية.

فالملحق لا يشتمل إلا على المعلومات الكفيلة بالتأثير على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها، فلقد اعتبر لنظام المحاسبي المالي الصورة الصادقة انعكاس لمبدأ الأهمية النسبية[2].

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية

إن توفر ممارسين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني وتطبيق معايير أخلاقية، سيؤثر بشكل خاص في إعداد الكشوف المالية، وبشكل عام على مصالح الأطراف التي تستعمل هذه الكشوف، فالكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة عند إعداد الكشوف المالية، وتتمثل الخصائص الشخصية في[3]:

[1] هلالي فوزية، عمران خديجة، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[2] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[3] نفس المرجع، ص: 39.

1- الكفاءة:

المقصود بالكفاءة أداء المهام على نحو يمكن الاعتماد عليها بما يتفق مع القوانين التنظيمية، والمعايير الفنية بشكل ملائم، فالكفاءة أمر هام جدا لدى مجتمع الأعمال، ولجلب الثقة في الحكم المهني للمحاسبين، وتأكيدها للمصرح لهم بها.

يجب على الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة أن تكون حازمة في منح تراخيص مزاولة العمل للمحاسبين، وبوجه عام يجب أن يحصل المحاسب على تعليم جامعي في تخصص المحاسبة، ويجتاز اختبار ويمر بعدد من سنوات الممارسة المحاسبية، كما هو معتمد في الدول المتقدمة.

2- السلوك الأخلاقي:

إن الاهتمام بالكفاءة المهنية لا يقلل من أهمية الالتزام بالسلوك الأخلاقي أي أداء الشيء على الوجه الصحيح، لتحقيق مطلب السلامة في المعلومات المحاسبية، وأصبح ميثاق السلوك الأخلاقي أو السلوك المهني ضروريا، لتوجيه الأنشطة التي يقوم بها الأعضاء في المنظمات المهنية وعلى الهيئات المشرفة على المهنة أن تولي ذلك بالغ الأهمية.

3- الخلو من التحيز:

إن خلو المعلومة من التحيز يحقق خاصية الحياد المذكورة سابقا وله نوعان هما[1]:

أ- تحيز في عملية القياس: أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

والذي يحدث أيضا باستخدام أسلوب من أساليب القياس كالتكلفة التاريخية أو الإتباع المفرط لسياسة الحيطة والحذر وما ينجم عنه من تحيز، فعلى الرغم من تمتع أرقام التكلفة التاريخية بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أنها تكون أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية.

ب- تحيز القائم بعملية القياس: وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود نظرا لنقص درجة الأمانة والتحيز غير المقصود وسببه نقص المعرفة والخبرة.

ومنه فالكفاءة والسلوك الأخلاقي لدى المحاسب كفيلين بتقليص مقدار مساحة التحيز في الكشوف المالية وبالتالي زيادة درجة الموثوقية في المعلومات التي تحملها هذه الكشوف لمستخدميها.

[1] عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

بالإضافة إلى العناصر السالفة الذكر التي تساهم في جودة المعلومات المالية، هناك المنظمات المهنية الوطنية والإقليمية والدولية التي تؤطر مهنة المحاسبة، وتسعى باستمرار في حث المؤسسات على تطبيق مختلف المعايير من أجل الوصول إلى معلومة بجودة عالية[1].

المطلب الثالث: نتائج تطبيق SCF على جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي في[2]:

– ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

– التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.

– الإعلان أكثر وضوحًا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، وتقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية.

– ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية

– يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صورة صادقة لها بين المستثمرين.

– يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل.

– يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

– تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

[1] نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2] قورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

خلاصة

باعتبار أن المعلومة المحاسبية هي العصب الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي وأداة الربط بين المؤسسة ومستعملي هذه المعلومات ونظرا لهذه الأهمية البالغة للمعلومة فإن الهدف الأساسي من المحاسبة هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وقياس كفاءتها، وعن التغير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

ولهذا الغرض جاء النظام المحاسبي المالي الذي شكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية وافية، وتدعيم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث بتساؤلاتها الفرعية، تم تدعيم الجانب النظري بدراسة ميدانية سنحاول من خلالها إسقاط جوانب الدراسة النظرية على أرض الواقع، ولا يمكن إجراء ذلك دون الاستعانة بإطار منهجي يساهم في تأطير وتحديد وتنظيم المعلومات المتحصل عليها، بهدف استخلاص نتائج ميدانية عملية تؤدي إلى إثبات أو نفي صحة الفرضيات الموضوعة لهذه الدراسة، حيث قمنا بتصميم استمارة استبيان وتوزيعها على مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة والمتمثلة في عدد لا بأس به من المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، وكذا شريحة معتبرة من مكاتب المحاسبة بولاية الوادي، حيث شملت هذه الاستمارة مجموعة من العبارات مندرجة تحت ثلاث محاور.

وبعد استرجاع الاستمارات، تنظيمها وفرزها للتأكد من نسبة صلاحيتها، قمنا بمباشرة عملية تحليل نتائج الاستبيان باستخدام طرق وأساليب التحليل الإحصائي وأدواته من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة، تحليلها والتعليق عليها، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V25) وخاصة وسائله التالية:

طريقة التكرارات والنسب المئوية والأشكال لوصف مجتمع وعينة البحث والتحقق من إجاباتهم، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: معالجة وعرض تحليلي لنتائج الاستبيان

المبحث الثالث: قراءة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية، وللقيام بإسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية، اعتمدنا على إطار منهجي يسمح لنا بتحديد وترتيب المعلومات لاستخلاص نتائج ميدانية تتيح لنا اختبار الفرضيات من خلال أداة الاستبيان.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

أولا– مجال الدراسة

يتمثل هذا المجال في:

أ– الحدود المكانية: تقوم هذه الدراسة بإلقاء الضوء على النظام المحاسبي المالي وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عينة معتبرة من الموظفين والمهنيين في مجال المحاسبة بولاية الوادي، من خلال استقصاء آراءهم حول هذا الموضوع.

ب– الحدود الزمنية: استغرقت الدراسة الميدانية في حدود شهر ثلاثة أسابيع وذلك بدءا بإعداد وتحضير الاستبيان، مرورا بتوزيعه ثم جمع الاستمارات، فرزها وتحليل نتائجها.

ج– الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بالنظام المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية، الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية.

ثانيا– بيانات الدراسة وأدوات جمعها

1. بيانات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المتركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث، وهو ما سنتناوله في هذا الموضوع وذلك بالاعتماد على نوعين أساسين من البيانات:

- البيانات الثانوية : وتمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب ما هو متوفر لدينا من وسائل وأدوات من كتب ورسائل ماجستير ودكتوراه ودراسات سابقة للموضوع أن نجمع بيانات كافية حول النظام المحاسبي المالي وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية.
- البيانات الأولية: وتتمثل في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن يتم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة هدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. أدوات الدراسة:

خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستبيان بشكل بسيط، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع وافي بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، ولقد تم عرض هذا الاستبيان على أساتذة متخصصين في المحاسبة والمالية.

و بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان على العينة المستهدفة في الدراسة اعتمدنا عدة طرق نوضحها فيما يلي:

- **المقابلة الشخصية:** وهذا من خلال التسليم المباشر إلى المستجوب مع شرح هدف الدراسة.
- **البريد الالكتروني** : وهذا من خلال إرسال الاستبيان إلى أساتذة جامعيين.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة

أولا– القطاع المستهدف من الدراسة:

حرصنا في اختيارنا للمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على اطلاع كافي بالموضوع، ولديهم الخبرة العلمية والعملية، وقد انحصر جمهور العينة في عدد معتبر من المحاسبين في القطاع الاقتصادي الخاص والعام بالإضافة إلى مجموعة هامة من المهنيين والمحاسبين (مكاتب المحاسبة بولاية الوادي)، فكان تلخيص مجتمع الدراسة كما يلي:

- ✓ الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين وأساتذة جامعيين.
- ✓ محاسبي القطاع الاقتصادي الخاص والعام.

ثانيا– عينة الدراسة:

تم توزيع 60 استمارة على عينات الدراسة التي تم تحديدها أعلاه، وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

الجدول رقم (03): العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	60	%100
الاستبيانات المستردة	53	%88,33
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	3	%5
الاستبيانات المفقودة	7	%11,67
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	**50**	**%83,33**

المصدر: من إعداد الطلبة بعد فرز الاستمارات

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ عددها 60 استمارة منها 50 استمارة اعتبرت صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 83,33%.

أما الاستمارات الباقية عددها 10 استمارة ألغيت منها 3 استمارات بمعدل 5%، ولم تسترجع 7 استمارات أي ما يعادل نسبة 11,67% يعود السبب إلى عدم فهم الموضوع من جهة ولا مبالاة من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحضير وتصميم الاستبيان

أولا– التحضير الأولي للاستمارة

تتمثل الخطوة الأولى في تحضير الاستمارة في تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية للبيانات والمعطيات الملائمة لمتطلبات هذه الدراسة، وعلى هذا الأساس رجعنا واستعنا ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا خاصة فيما يخص الشكل والتنظيم، ثم إلى التساؤلات الفرعية لإشكالية دراستنا وفرضياتها، وذلك من أجل استخراج أو تكوين قاعدة أساسية لتحضير أسئلة البحث.

حيث حاولنا في هذه المرحلة قدر الإمكان الخروج بتصميم استبيان أولي باللغة العربية بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة، حيث تم صياغة أسئلة بسيطة، تكون قابلة للفهم، ويمكن تلخيص العمل الذي قمنا به في البداية في النقاط التالية:

- تحديد شكل وطريقة الإجابة على الأسئلة في الاستبيان، والتي أردناها أن تكون بطريقة الأسئلة المغلقة التي تستدعي الإجابة بـ : موافق أو غير موافق أو اختيار ثالث محايد.
- إعداد استبانه أولية حسب فرضيات البحث وتم عرضها على الأستاذ المشرف.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه الأستاذ المشرف.

ثانيا– التصميم النهائي للاستمارة

تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزأين:

- **الجزء الأول:** شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (المؤهل العلمي، العمر، الوظيفة الحالية، التخصص، الخبرة المهنية)
- **الجزء الثاني:** تم تحديد 31 سؤالا لهذه الدراسة الميدانية تماشيا مع طبيعة الموضوع مقسمة إلى ثلاث محاور، حيث الإجابات عليها تكون بشكل مغلق حتى يتسنى لنا تحديد إجابات أفراد العينة في نقاط محددة.

حيث يفرض هذا النوع من الأسئلة على المستجوب أن يقوم باختيار جواب واحد من بين الإجابات المقترحة، والجدول التالي يوضح عدد الأسئلة لكل محور:

الجدول رقم (04): محاور الاستبانة وعدد فقراتها

رقم المحور	المحتوى	عدد الفقرات
1	يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير و تحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار	7 أسئلة
2	مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي	17 سؤال
3	المحور الثالث: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية	7 أسئلة
	المجموع	**31**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استمارات الاستبيان الموزعة

المبحث الثاني: معالجة وعرض تحليلي لنتائج الاستبيان

هناك الكثير من الطرق والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة وتحليل البيانات، ومن أجل توظيف البيانات التي تم جمعها وتحليلها لتحقيق أغراض الدارسة اعتمدنا على:

- المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS
- التحليل الإحصائي بناءا على نتائج البرنامج

المطلب الأول: طرق وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة

بعد استيفاء خطوات المراحل السابقة، تم الاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية للتعامل أفضل مع بيانات ونتائج الدراسة، والتي تمت كما يلي:

أولا: تحديد مقاييس الإجابات

بهدف تيسير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس "**ليكارت**" ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد العينة، حيث قمنا بتحديد مجالات الإجابة على الأسئلة وأوزان الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (05) : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن (الدرجة)	3	2	1

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في برنامج SPSS الذي يتيح جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة عل التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان، وبرنامج الجداول الالكترونية Excel إصدار 2007 لترجمة المعطيات إلى رسومات بيانية، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

1. **معامل الثبات ألفا كرونباخ:** لقياس درجة ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي للعبارات. فإذا كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة فإن هذا يعني مؤشر يدل عل ثبات الاستبيان، وبالتالي صلاحية وملائمة هذا الاستبيان.
2. الجداول والتكرارات والنسب المئوية والأشكال لوصف مجتمع وعينة الدراسة والتحقق من إجابات الأفراد.
3. المتوسطات الحسابية لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل محور من محاورها الثلاث.

4. الانحرافات المعيارية لقياس مدى تشتت إجابات أفراد العينة عن متوسطاتها.
5. اختبار الارتباط الخطي بيرسون (Pearson) حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة.
6. اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (t).

المطلب الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة

أولا: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	22	%44
ماستر	21	%42
ماجستير	/	/
دكتوراه	3	%6
أخرى	4	%8
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

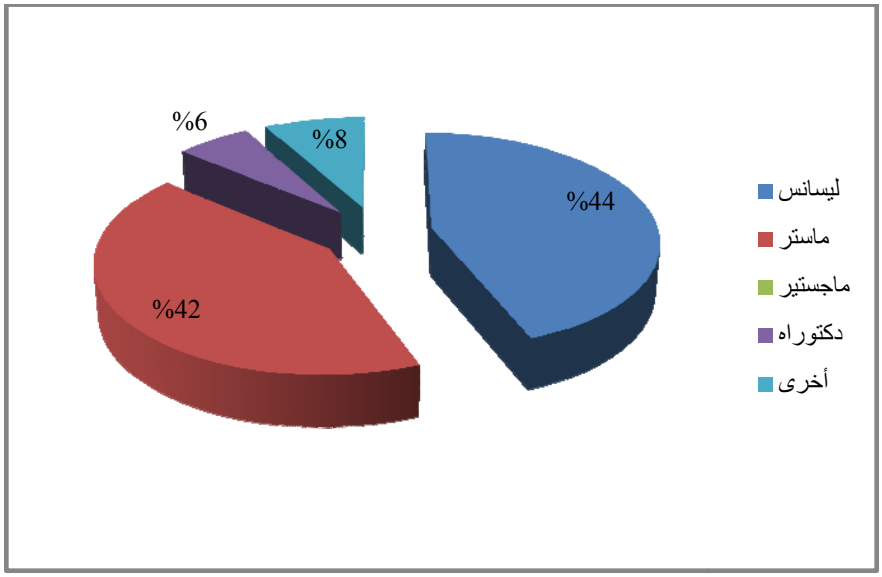

يوضح لنا الجدول أعلاه النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 44%، ثم تليها بفارق ضئيل العينة الحاصلة على شهادة ماستر بنسبة

42%، ثم العينة الحاصلة على شهادة أخرى (تقني سامي في المحاسبة وشهادات عليا في الاقتصاد وأساتذة) بنسبة 8%، والعينة الحائزة على شهادة دكتوراه بنسبة 6%.

ثانيا: توزيع العينة حسب العمر

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب العمر

المجال العمري	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	12	%24
من 31 إلى 40 سنة	25	%50
من 41 إلى 50 سنة	10	%20
أكثر من 51 سنة	3	%6
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب العمر

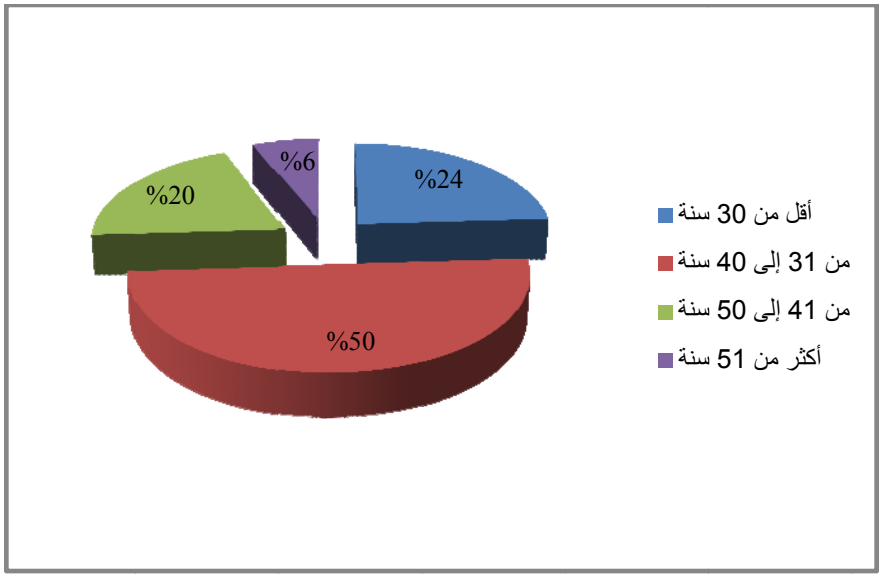

يظهر من خلال نتائج الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر للفئات العمرية المشاركة هي 50%، وهي خاصة بالفئة العمرية (من 31 إلى 40 سنة) تليها الفئة (أقل من 30 سنة) والتي بلغت 24%، هذا يعني أن المستجوبين من الفئة العمرية (أقل من 40 سنة) كانت نسبتهم 74 %، أما الفئة (من 41 إلى 50 سنة) فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 20%، وفي الأخير أفراد العينة والذي يبلغون من العمر (أكثر من 51 سنة) كانوا 03 أفراد أي بنسبة 6 % وهم من ذوي الخبرة العالية في المجال المحاسبي.

ثالثا: توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية

جدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة %
محاسب	23	%46
محاسب معتمد	4	%8
محافظ حسابات	10	%20
خبير محاسبي	/	/
أخرى	13	%26
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

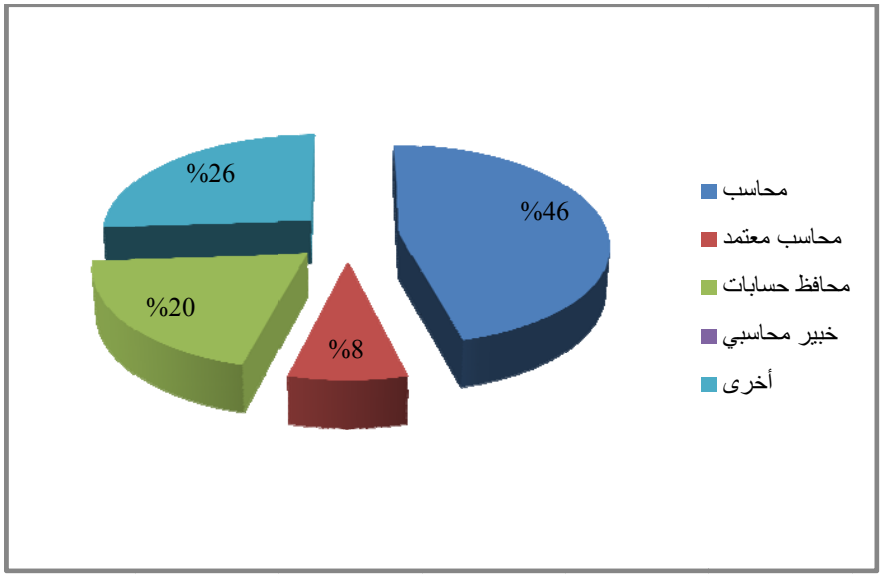

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن فئة المحاسبين طغت على هذا الاستجواب حيث كانت أعلى نسبة بـ 46%، تليها فئة أخرى بنسبة 26% (الذين أفرادها يشغلون مناصب ووظائف أخرى ذات الصلة بتخصص المحاسبة)، ثم فئة محافظي الحسابات بالولاية، والتي كانت نسبة مشاركتها تقدر بـ 20%، أما النسبة الباقية 8% فكانت للمحاسبين المعتمدين.

رابعا: توزيع العينة حسب التخصص

جدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	31	%62
مالية	13	%26
أخرى	6	%12
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب التخصص

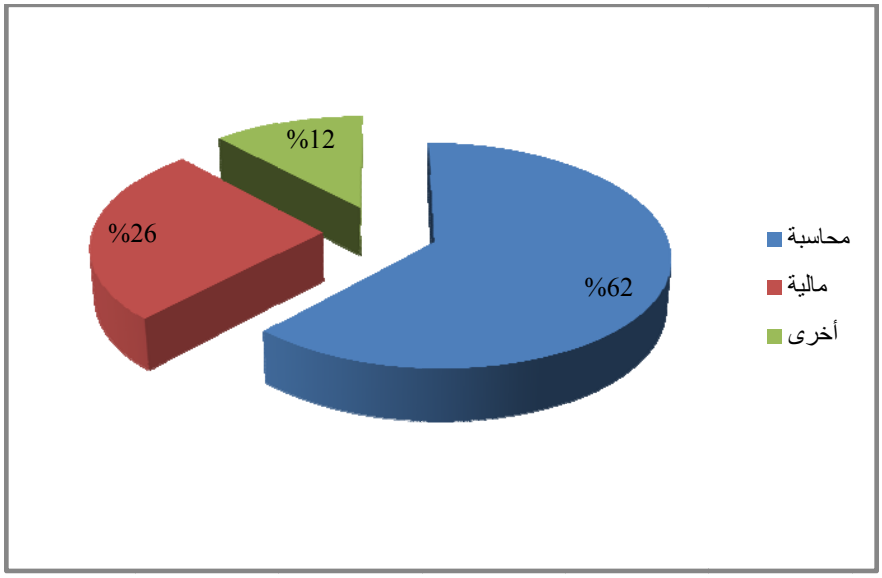

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تخصص المحاسبة هي الأعلى بـ 62%، يليها تخصص المالية بنسبة 26%، ثم التخصصات الأخرى بنسبة 12%.

خامسا: توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

الوظيفة	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	8	%16
من 05 إلى 10 سنة	24	%48
من 11 إلى 15 سنة	11	%22
من 16 إلى 20 سنة	2	%4
من 21 إلى 25 سنة	2	%4
أكثر من 25 سنة	3	%6
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (09): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

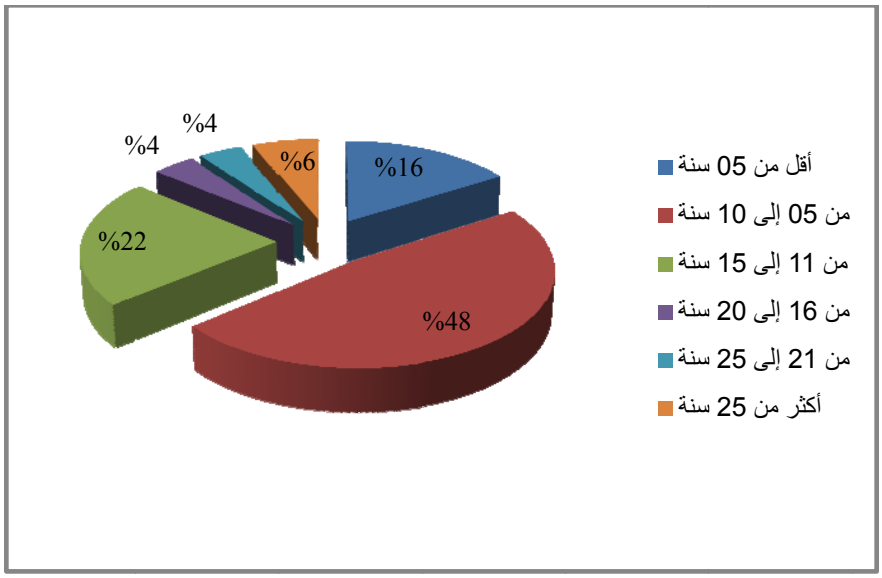

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد هذه العينة تقدر بـ 48% يكتسبون خبرة معتبرة في الميدان المحاسبي وهي ما بين (5 و10 سنة)، ثم تليها الفئة (من 11 إلى 15 سنة) خبرة بـ 22%، وقد بلغت الفئة أقل من 05 سنوات خبرة نسبة 16%، ثم تليها فئة أكثر من 25 سنة بنسبة 6%، وفي الأخير جاءت الفئتين (من 16 إلى 20 سنة) و (من 21 إلى 25 سنة) متساوية بنسبة 4% لكل منهما.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

سنحاول هنا أن ندرس درجة الموافقة حول النظام المحاسبي المالي وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية، وتم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لقياس ليكارت الثلاثي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (11): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الرأي
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، ومن المعروف عن ألفا كرونباخ أن زيادة قيمته تعني زيادة المصداقية.

الجدول رقم (12): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
31	,837

المصدر: من إعداد الطلبة حسب نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات العام للاستبيان عالي حيث بلغ (0,837) أي بنسبة 83% وهذه النسبة هي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا والتي تقدر بـ (0,6) أي 60%، وهو ما يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا، ويمكن الاعتماد على الاستبيان في الدراسة التطبيقية.

المبحث الثالث: قراءة وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المبحث باستخلاص الاتجاه العام لنتائج كل محور، ومن ثم نقوم بإسقاط تلك النتائج على فرضيات الدراسة من حيث إثباتها أو نفيها مع تفسير لكل ذلك.

المطلب الأول: قراءة نتائج محاور الدراسة

أولا: النتائج الإحصائية المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الأول

جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة			
01	جاء قرار التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي PCN لمحدوديته وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية	43	4	3	2,80	,535	موافق
		%86	%8	%6			
02	إن الإصلاحات المحاسبية و التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر انطلاقا من سنة 2010 أدت لتطوير العمل المحاسبي	35	8	7	2,56	,733	موافق
		%70	%16	%14			
03	جاء النظام المحاسبي المالي SCF استجابة لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر	43	6	1	2,84	,422	موافق
		%86	%12	%2			
04	يرى الكثير أن النظام المحاسبي المالي SCF يستند إلى حد كبير على المرجعية الدولية في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة	32	16	2	2,60	,571	موافق
		%64	%32	%4			
05	يقترح النظام المحاسبي المالي SCF حلولا تقنية ملائمة للمعالجة والتسجيل المحاسبي للتعاملات الاقتصادية والمالية والتي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني PCN	39	7	4	2,70	,614	موافق
		%78	%14	%8			
06	إن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية وبالتالي على عملية اتخاذ القرار	36	9	5	2,62	,667	موافق
		%72	%18	%10			
07	إن التطبيق الفعال لنصوص النظام المحاسبي المالي SCF سيساهم في جلب الاستثمار بما أنه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية	40	8	2	2,76	,517	موافق
		%80	%16	%4			
	المتوسط الحسابي العام للمحور الأول				**2,70**	**,357**	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمحور الأول الذي يدرس الفرضية الأولى، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 7) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,70، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,357، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (2,56-2,84) وهو ما يبرر الاتجاه الإيجابي لكل عبارات المحور والاتجاه العام للإجابات حيث كان **موافق**.

ثانيا: النتائج الإحصائية المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثاني

جدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية الملائمة)

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة			
01	يساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في تقديم معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة	38	7	5	2,66	,658	موافق
		%76	%14	%10			
02	يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في توفير معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم	29	17	4	2,50	,647	موافق
		%58	%34	%8			
03	تساهم المعلومات المالية المقدمة من نظام المعلومات المحاسبي في التقليل من حالات عدم التأكد لدى مستخدميها	22	20	8	2,28	,730	محايد
		%44	%40	%16			
04	يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات في التواريخ المحددة والمناسبة لتكون ملائمة وتلبي احتياجات متخذي القرارات	30	16	4	2,52	,646	موافق
		%60	%32	%8			
05	يساعد النظام المحاسبي المالي SCF في تقديم معلومات مالية تسمح لمستخدمي القوائم المالية على تصحيح الأخطاء المتخذة في القرارات الاستثمارية المستقبلية	39	6	5	2,68	,653	موافق
		%78	%12	%10			
	المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (خاصية الملائمة)				**2,53**	**,349**	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تخص محور الدراسة الثاني الذي يدرس الفرضية الثانية من أجل اختبارها (خاصية الملائمة)، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 5) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,53 ، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,349 وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (2,28-2.68) وهو ما يبرر الاتجاه الإيجابي لكل عبارات المحور وكذلك الاتجاه العام للإجابات الذي كان **موافق**.

جدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية الموثوقية)

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة			
01	يغلب النظام المحاسبي المالي SCF الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع المالي وتزيد من ثقة مستخدميها	29	14	7	2,44	,733	موافق
		%58	%28	%14			
02	يوفر النظام المحاسبي المالي SCF بدائل قياس جديدة تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع	31	15	4	2,54	,646	موافق
		%62	%30	%8			
03	يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة	32	12	6	2,52	,707	موافق
		%64	%24	%12			
04	يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها	24	15	11	2,26	,803	محايد
		%48	%30	%22			
05	ينص النظام المحاسبي المالي SCF على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح	27	16	7	2,40	,728	موافق
		%54	%32	%14			
	المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (خاصية الموثوقية)				**2,43**	**,358**	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تخص محور الدراسة الثاني الذي يدرس الفرضية الثانية من أجل اختبارها (خاصية الموثوقية)، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 5) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,43 ، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,358 وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (2,26-2.54) وهو ما يبرر الاتجاه الإيجابي لكل عبارات المحور وكذلك الاتجاه العام للإجابات الذي كان **موافق**.

جدول رقم (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية القابلية للفهم)

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة			
01	المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي SCF تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها بسهولة	35	12	3	2,64	,598	موافق
		%70	%24	%6			
02	يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة	38	9	3	2,70	,580	موافق
		%76	%18	%6			
03	يلزم النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	33	15	2	2,62	,567	موافق
		%66	%30	%4			
04	يوفر النظام المحاسبي المالي SCF معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة	39	10	1	2,76	,476	موافق
		%78	%20	%2			
	المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (خاصية القابلية للفهم)				**2,68**	**,371**	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تخص محور الدراسة الثاني الذي يدرس الفرضية الثانية من أجل اختبارها (خاصية القابلية للفهم)، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 4) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,68 ، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,371 وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (2,62-2,76 ,2) وهو ما يبرر الاتجاه الإيجابي لكل عبارات المحور وكذلك الاتجاه العام للإجابات الذي كان **موافق**.

جدول رقم (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (خاصية القابلية للمقارنة)

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة			
01	يوفر النظام المحاسبي المالي SCF انطلاقا من القوائم المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنة بين السنوات المتتالية أو السنوات المرجعية	43	6	1	2,84	,422	موافق
		%86	%12	%2			
02	تسمح المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي SCF بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى لنفس القطاع	35	12	3	2,64	,598	موافق
		%70	%24	%6			
03	إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية	43	6	1	2,84	,422	موافق
		%86	%12	%2			
	المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني (خاصية القابلية للمقارنة)				**2,77**	**,372**	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تخص محور الدراسة الثاني الذي يدرس الفرضية الثانية من أجل اختبارها (خاصية القابلية للمقارنة)، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 3) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,77 ، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,372 وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور ما بين (2,64-2.84) وهو ما يبرر الاتجاه الإيجابي لكل عبارات المحور وكذلك الاتجاه العام للإجابات الذي كان **موافق**.

جدول رقم (18) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة			
01	يوجد فهم للمبادئ المحاسبية التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات من قبل المؤسسات مما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفهومة	37	10	3	2,68	,587	موافق
		%74	%20	%6			
02	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بقواعد القياس والتقييم	28	19	3	2,50	,614	موافق
		%56	%38	%6			
03	إن المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تتحيز إلى فئة معينة من مستخدمي المعلومات المالية	23	22	5	2,36	,663	موافق
		%46	%44	%10			
04	إن البيئة المحاسبية في الجزائر تستجيب لإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	19	18	13	2,12	,799	محايد
		%38	%36	%26			
05	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بتواريخ تقديم التقارير المالية	32	14	4	2,56	,644	موافق
		%64	%28	%8			
06	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بتوثيق كل المعاملات مما يسمح بإنتاج معلومات موثوق بها	29	16	5	2,48	,677	موافق
		%58	%32	%10			
07	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية مما يساعد على التحليل المقارن لها	31	14	5	2,52	,677	موافق
		%62	%28	%10			
	المتوسط الحسابي العام للمحور الثالث				**2,46**	**,396**	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمحور الأول الذي يدرس الفرضية الثالثة، حيث تبين نتائج التحليل الإحصائي للعبارات من (1 إلى 7) أن المتوسط الحسابي العام لها كان 2,46، وأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,396، وقد نالت العبارة رقم (05) على أعلى متوسط حسابي بلغ 2,56 وانحراف معياري 0,644، فيما نالت العبارة رقم (04) على أدنى متوسط حسابي بلغ 2,12 بانحراف معياري قدر بـ 0,799 وهو ما يبرر اتجاه الإجابات الذي كان إيجابي على غرار كل عبارات هذا المحور.

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة

من خلال قراءتنا لنتائج محاور الدراسة المبينة في الجداول السابقة (من 13 إلى 18) سنحاول في هذا المطلب تفسير تلك النتائج مبرزين أهم العبارات التي تدعم إثبات أو نفي الفرضية أولها تأثير مباشر عليها فيما يلي:

أولا– تفسير نتائج المحور الأول:

يشير الجدول رقم (13) إلى أن المتوسط الحسابي العام لآراء أفراد العينة (2,70) والذي يحدد ويبرر الاتجاه العام لإجابات هذا المحور نحو (موافق).

العبارة التي نالت أكبر نسبة تأييد في هذا المحور هي رقم (03) بمتوسط حسابي بلغ (2,84) واتجاه إجابة (موافق)، وهذا يفسر مدى تفاءل الأفراد المستجوبين لاستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر نحو الانفتاح أكثر على العالم ومتطلبات اقتصاد السوق.

العبارة رقم (01) جاءت نتائجها إيجابية جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2,80) واتجاه إجابة (موافق)، وما يفسر ارتفاع هذه النسبة المؤيدة هو الإدراك الجيد لمفردات العينة لقرار التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي PCN وذلك نظرا لمحدوديته وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية.

العبارة رقم (07) حازت على متوسط حسابي بلغ (2,76) واتجاه إجابات (موافق)، بنسبة تأييد مرتفعة، وهذا يفسر أن جل المستجوبين يرون أن للنظام المحاسبي المالي القدرة على جلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لأنه يسمح بقراءة موحدة على نطاق واسع للقوائم المالية.

العبارة رقم (05) جاءت نتائجها إيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2,70) واتجاه إجابة (موافق)، مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن "النظام المحاسبي المالي SCF يقترح حلولا تقنية ملائمة للمعالجة والتسجيل المحاسبي للتعاملات الاقتصادية والمالية والتي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني PCN".

باقي عبارات المحور كانت متوسطاتها الحسابية ايجابية وتسير في نفس الاتجاه بـ (موافق).

وبلغ المتوسط المرجح العام للمحور الأول (2,70) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على أن "النظام المحاسبي المالي SCF يهدف بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير و تحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار".

ثانيا– تفسير نتائج المحور الثاني:

1. خاصية الملائمة:

يشير الجدول رقم (14) إلى أن المتوسطات الحسابية لخاصية الملائمة تراوحت بين (2,68 و 2,28)، وبانحرافات معيارية بين (0,646 و 0,730) وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس

مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة من شأنها المساهمة في تحقيق معلومات محاسبية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام، مع ملاحظة إجابات محايد.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن كلا العبارتين 05 و 01 قد تحصلتا على أكثر تأييد بأعلى متوسط حسابي (2,68 و 2,66)، وتحصلت العبارة رقم 03 "تساهم المعلومات المالية المقدمة من نظام المعلومات المحاسبي في التقليل من حالات عدم التأكد لدى مستخدميها"، على أقل تأييد بنسبة (2,28) واتجاه إجابات (محايد).

العبارة رقم (04) حازت على متوسط حسابي بلغ (2,52) واتجاه إجابات (موافق)، مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن "النظام المحاسبي المالي SCF يقدم معلومات في التواريخ المحددة والمناسبة لتكون ملائمة وتلبي احتياجات متخذي القرارات".

وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية الملائمة (2,53) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية ملائمة تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

2. خاصية الموثوقية:

يشير الجدول رقم 15 إلى أن المتوسطات الحسابية لخاصية الموثوقية تراوحت بين (2,26 و 2.54)، وبانحرافات معيارية بين (0,646 و 0,803) وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوق بها من شأنها المساهمة في تحقيق متطلبات الجودة.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 02 "يوفر النظام المحاسبي SCF المالي بدائل قياس جديدة تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع"، قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2,54) وتحصلت العبارة رقم 04 يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها "، على أقل تأييد بنسبة (2,26).

العبارة رقم (03) حازت على متوسط حسابي بلغ (2,52) واتجاه إجابات (موافق)، مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن "النظام المحاسبي المالي SCF يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة".

العبارة رقم (01) حازت على متوسط حسابي بلغ (2,44) واتجاه إجابات (موافق)، مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن "النظام المحاسبي المالي يغلب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع المالي وتزيد من ثقة مستخدميها".

وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية الموثوقية (2,43) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية موثوقة تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

3. خاصية القابلية للفهم:

يشير الجدول رقم 16 إلى أن المتوسطات الحسابية لخاصية القابلية للفهم تراوحت بين (2,62 و 2,76)، وبانحرافات معيارية بين (0,476 و 0,598) وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم من شأنها المساهمة في تحقيق متطلبات الجودة.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 04 "يوفر النظام المحاسبي المالي SCF معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة"، فقد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2,76) وتحصلت العبارة رقم 03 "يلزم النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية"، على أقل تأييد بنسبة (2,62).

أما العبارة رقم 02 حازت على متوسط حسابي بلغ (2,70) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن "النظام المحاسبي المالي SCF يشجع الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة"

وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية القابلية للفهم (2,68) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية قابلة للفهم تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

4. خاصية القابلية للمقارنة:

يشير الجدول رقم 17 إلى أن المتوسطات الحسابية لخاصية القابلية للمقارنة تراوحت بين (2,64 و2,84)، وبانحرافات معيارية بين (0,422 و 0,598) وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة من شأنها المساهمة في تحقيق متطلبات الجودة.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارتين رقم 01 و 03 "يوفر النظام المحاسبي المالي SCF انطلاقا من القوائم المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنة بين السنوات المتتالية أو السنوات المرجعية" و"إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية"، فقد تحصلتا على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2,84)، وتحصلت العبارة رقم 02 "تسمح المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي SCF بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى لنفس القطاع"، على أقل تأييد بنسبة (2,64).

وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية قابلية للمقارنة (2,77) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية قابلة للمقارنة تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

ثالثا– تفسير نتائج المحور الثالث:

يشير الجدول رقم 18 إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الثالث تراوحت بين (2,12 و 2,68) وبانحرافات معيارية (0,587 و 0,799) وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع مستخدمي المعلومة المالية بشكل عام مع ملاحظة إجابات محايد.

ويتبين لنا أن العبارة رقم 01 قد تحصلت على أكبر نسبة تأييد بين بقية العبارات وذلك بأعلى متوسط حسابي (2,68)، مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه "يوجد فهم للمبادئ المحاسبية التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات من قبل المؤسسات مما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفهومة"، في حين أن العبارة رقم 04 والمتعلقة بـ "إن البيئة المحاسبية في الجزائر تستجيب لإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية بعد تطبيق النظام المحاسبي" قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي (2,12) واتجاه إجابات (محايد).

العبارة رقم 05 حازت على متوسط حسابي بلغ (2,56) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن "تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بتواريخ تقديم التقارير المالية".

العبارة رقم 02 حازت على متوسط حسابي بلغ (2,50) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن "تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بقواعد القياس والتقييم".

باقي عبارات المحور كانت متوسطاتها الحسابية ايجابية وتسير في نفس الاتجاه بـ (موافق).

كما نلاحظ من الجدول موافقة المستجوبين على أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية عالية الجودة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور الثالث (2,46)، كما أن الانحراف المعياري للمحور الثالث (0,396) أي أقل من الواحد ما يفسر عدم تشتت للعبارات.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

نعرض من خلال هذا العنصر نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات المستجوبين، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة.

ولقد اعتمدنا في تحليل نتائج الفرضيات الصيغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة:

- **الفرضية العدمية (الفرضية الصفرية) H_0**: تعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب للاختبار، وقبولها يعني رفض نتائج العينة.

- **الفرضية البديلة H_1**: تعني وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب، وتقبل في حالة رفض الفرضية الصفرية H_0.

كيفية اختيار الفروض: نقوم بقبول الفرضية العدمية باختبار (t-test) إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة للدراسة (0.05) ونرفضها عكس ذلك.

أولا– اختبار صحة الفرضية الأولى:

سيتم قراءة وتفسير نتائج الجدول التالي، من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، ولهذا نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين هما: الفرضية الصفرية والفرضية البديلة حيث أن:

H_0: لا يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار.

H_1: يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار.

الجدول رقم (19) نموذج (t-test) لاختبار الفرضية الأولى

المحور	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
المحور الثالث	50	2,70	,357	49	53,485	2,03	,000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة البالغ عددهم 50 المشكلة لمحور الدراسة الأول "يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار" قد بلغ (2,70) بانحراف معياري وصل إلى (0,357)، حيث أن قيمة T المحسوبة بلغت (53,485) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2,03)، مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يدعم ذلك تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05).

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الأول أن النظام المحاسبي المالي يهدف بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار، إلا أن المتوسط المرجح العام للمحور (2,70) يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 03

"جاء النظام المحاسبي المالي SCF استجابة لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر" قد تحصلت على متوسط حسابي (2,84) وهي العبارة التي تمثل أهم ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي.

ثانيا– اختبار صحة الفرضية الثانية:

جدول رقم (20): يوضح معامل بيرسون لقياس الاتساق الداخلي للمحور الثاني

الرقم	خصائص المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	درجة الحرية
01	**خاصية الملائمة**	0,527	0,000
02	**خاصية الموثوقية**	0,507	0,000
03	**خاصية القابلية للفهم**	0,442	0,001
04	**خاصية القابلة للمقارنة**	-0,023	0,873

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

1. اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية الملائمة في تحقيق معلومات محاسبية عالية الجودة

H_0: لا تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

H_1: تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية الملائمة وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أن معامل الارتباط بلغ (0,527) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية، وبما أننا تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، أي أن هناك علاقة عكسية بين خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي مفادها "تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الثاني (خاصية الملائمة) أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية ملائمة، إلا أن المتوسط المرجح العام لخاصية الملائمة (2,53) يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 01 "يساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في تقديم معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة" قد تحصلت على متوسط حسابي (2,66) وبنسبة موافقة 76%، وهي العبارة التي تمثل أهم ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي.

2. اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية الموثوقية في تحقيق معلومات محاسبية عالية الجودة

H_0: لا تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

H_1: تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية الموثوقية وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الموضحة في الجدول رقم (20)، أن معامل الارتباط بلغ (0,507) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية، وبما أننا تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، أي أن هناك علاقة عكسية بين خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي مفادها "تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الثاني (خاصية الموثوقية) أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية موثوقة، إلا أن المتوسط المرجح العام لخاصية الموثوقية (2,43) يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 03 " يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة" قد تحصلت على متوسط حسابي (2,54)، وهي العبارة التي تمثل أهم ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي

3. اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية القابلية للفهم في تحقيق معلومات محاسبية عالية الجودة

H_0: لا تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

H_1: تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية القابلية للفهم وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الموضحة في الجدول رقم (20)، أن معامل الارتباط بلغ (0,442) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية، وبما أننا تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,001) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، أي أن هناك علاقة طردية بين خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، التي مفادها "تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية قابلة للفهم، إلا أن المتوسط المرجح العام لخاصية الموثوقية (2,68) يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 02 "يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة" قد تحصلت على متوسط حسابي (2,70) وهي العبارة التي تمثل أهم ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي.

4. اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية القابلية للمقارنة في تحقيق معلومات محاسبية عالية الجودة

H_0: لا تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

H_1: تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛

بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية القابلية للمقارنة وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الموضحة في الجدول رقم (20)، أن معامل الارتباط بلغ (0,023-) بحيث تعتبر درجة ارتباط ضعيفة جدا، وبما أننا تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,873) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، أي أن هناك علاقة عكسية بين خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية، ومنه فإننا نرفض الفرضية البديلة (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0)، التي مفادها "لا تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

ثالثا– اختبار صحة الفرضية الثالثة:

سيتم قراءة وتفسير نتائج الجدول التالي، من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة، ولهذا نحتاج إلى وضع فرضيتين فرعيتين هما: الفرضية الصفرية والفرضية البديلة حيث أن:

H_0: لا يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية

H_1: يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (21) نموذج (t-test) لاختبار الفرضية الثالثة

المحور	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية DF	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة Sig
المحور الثالث	50	2,46	,396	49	43,923	2,03	,000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة البالغ عددهم 50 المشكلة لمحور الدراسة الثاني "مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية" قد بلغ (2,46) بانحراف معياري وصل إلى (0,396)، حيث أن قيمة T المحسوبة بلغت (43,933) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2,03)، وبما أننا تحصلنا على مستوى معنوية (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0,05)، ففي هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) ونذهب إلى قبول الفرضية البديلة (H_1)، التي مفادها "مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الثالث أن المؤسسات الاقتصادية توفر معلومات مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، إلا أن المتوسط المرجح العام للمحور (2,46) يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 01 "يوجد فهم للمبادئ المحاسبية التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات من قبل المؤسسات مما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفهومة" قد تحصلت على متوسط حسابي (2,68) وبنسبة موافقة 74%، وهي من أهم العبارات التي تسمح لمستخدمي المعلومة المالية باتخاذ قراراتهم خصوصا فيما يتعلق بإنتاج معلومات مالية مفهومة تخدمهم بشكل واضح.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط فيه جانبا من الجزء النظري الذي تناولناه في الفصلين السابقين لموضوع دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية وذلك كدراسة ميدانية، وكان ذلك من وجهة نظر عينة معتبرة من محاسبي القاع الاقتصادي العام والخاص، وكذا مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، حيث اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة التي أجريناها على معيار التخصص في مجال وموضوع المحاسبة من خلال الوقوف على آرائهم حول النظام المحاسبي الجديد ومدى قدرته على توفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المحاسبية.

ومن خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة نستنتج ما يلي:

- موافقة أغلبية المستجوبين على أن النظام المحاسبي الجديد يهدف بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى مواكبة التطور الحاصل في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، وأن تبنيه كان تشجيعا للاستثمار.
- اتفاق أغلبية أفراد عينة الدراسة بأن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية ذات جودة عالية.
- أثبتت النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية موافقة المستجوبين على مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع مستخدمي المعلومة المالية بشكل عام بعد تطبيق النظام.

الخاتمـــة

حظي موضوع جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي باهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين، حيث أصبحت الصفات المتمثلة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية ولاسيما خاصية الملاءمة، الموثوقية ،القابلية للفهم والمقارنة من أولويات أي إدارة محاسبية عصرية وهدف لكل نظام محاسبي، نظرا لدورها ومنفعتها في صنع واتخاذ القرار.

والنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية تم اعتماده لتنظيم العمل المحاسبي في الجزائر استجابة لحاجيات متعاملين جدد محتملين وخدمة لجلب الاستثمار، والذي يحمل في طياته نصوصا وأحكاما تطبيقية تدعو صراحة لذلك على غرار ما جاء في المادة الثالثة من القانون 07-11 هو نظام لتنظيم المعلومة المالية من أجل عرض كشوف مالية ختامية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة وكذلك ما تدعو إليه المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 التي أوجبت الخصائص النوعية للمعلومة الواردة في الكشوف المالية بالملاءمة، الدقة والوضوح وقابلية المقارنة، كما يحاول التكيف أكثر مع معايير الإبلاغ المالي من أجل تحقيق توافق وانسجام بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير الدولية عبر تكييفه أكثر مع أسسها وقواعدها الخاصة بالمعالجة والتقييم.

ولهذا اقتضى الأمر بنا إلى معالجة إشكالية البحث من خلال ثلاثة فصول، فصلين نظريين حاولنا من خلالهما التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، كما تناولنا فيه أهم ما جاء في النظام المحاسبي المالي من أجل إنتاج وتقديم معلومات محاسبية بجودة عالية. أما في الجانب التطبيقي تناولنا دراسة ميدانية من خلال الاستبيان.

وعليه يمكن إبراز نتائج الدراسة والتوصيات والأفاق فيما يلي:

أولا– نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

ساعدتنا عملية تحليل نتائج الاستبيان على تدعيم وتأكيد الدراسة النظرية من خلال هذه النتائج:

1. بالنسبة للفرضية الأولى و المتمثلة في "يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير و تحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار" فقد تم إثباتها و ذلك من خلال النتائج التالية:

- الإصلاحات المحاسبية تعتبر مفيدة لتطوير العمل المحاسبي ولها انعكاس إيجابي على جلب الاستثمار واتخاذ القرار من أجل مسايرة التوجه الاقتصادي الجديد للدولة.
- إن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومات المحاسبية

- من جملة ما جاء به النظام المحاسبي المالي هو معالجة العمليات التي لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي الوطني كما يسمح بإعداد التقارير المالية بما يقارب الممارسة الدولية.

2. بالنسبة للفرضية الثانية و المتمثلة في "مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي" فقد كانت النتائج كما يلي:

- يقدم النظام المحاسبي معلومات تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية
- النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات مالية انطلاقا من قوائمه الختامية وتقاريره المالية في التوقيت المناسب، لتساعد الأطراف المستخدمة لها على بناء وتصحيح توقعاتهم وهو بالتالي يحقق خاصية الملاءمة.
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للمقارنة من خلال إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية، وكذلك بتوفيره لمعلومات مالية تخص الدورة السابقة.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة والمتمثلة في "تأثير النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية"، فقد تم إثباتها و ذلك من خلال النتائج التالية:

- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تتصف بالوضوح وتعبر بصدق عن جميع التعاملات والأحداث المالية كما تتصف بالحيادية وعدم التحيز.
- تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية جعله يولي اهتماما كبيرا للأطراف المستخدمة
- للمعلومة المالية.
- توافق النظام المحاسبي المالي نسبيا مع المعايير المحاسبية فيما يخص جودة المعلومة المحاسبية وأهداف الإفصاح العام.

ثانيا– الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج التي تحصلنا عليها في ضوء هذه الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- تكثيف عمليات التكوين للإطارات المختصة في المحاسبة والتدقيق والأكاديميين وكذا المهنيين لمواكبة التطور الحاصل في هذه المهنة على المستوى الدولي
- تطوير وتحسين البرامج التعليمية في المحاسبة في الجامعات بما يتناسب مع ما وصلت إليه هذه المهنة، كالتعمق في دراسة المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها.
- ضرورة ايلاء المؤسسات الاقتصادية أهمية أكبر حول أهمية توفير معلومات محاسبية ومالية بجودة عالية
- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تهتم بالتوصل إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية.

- العمل على الاستفادة أكثر من تجارب بعض الدول الأخرى حول طرق تكييف أنظمتها المحاسبية مع المعايير الدولية، وذلك بتكثيف الدورات التكوينية لخبراء المحاسبة الجزائريين بالخارج أو الانخراط في المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بهذه المهنة.

ثالثا– آفاق الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة المتواضعة "النظام المحاسبي المالي وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية"، ومن خلالها لاحظنا أن موضوعها جديد ومتشعب ويحتوي على جوانب مهمة تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر أهمها:

- تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على التهرب الضريبي
- دور التدقيق المالي في تحسين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية المالية
- تأثير النظام المحاسبي المالي على مصداقية القوائم المالية

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015.
- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، "نظرية المحاسبة"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
- سامح محمد رضا، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية، الطبعة 01، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (جامعة الدول العربية)، مصر، 2018.
- سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة 01، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بدواد، الجزائر، 2008.
- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بدواد، الجزائر، 2009.
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق 2003.
- كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2013.
- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها، متيجة للطباعة براقي، الجزائر، 2010.
- مؤيد الفضل، عبد النصر نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دروس وتطبيقات، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، الطبعة 04، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

- مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمد الخلايلة، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1999.
- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل أل غزوي، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.

2. الرسائل والأطروحات الجامعية:

أ- أطروحات دكتوراه:

- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015.
- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

ب- رسائل الماجستير:

- أكرم يحي علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.
- بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012.
- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2011.
- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.
- مخلوفي محمد عادل، انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2015.
- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

- مرحوم محمد الحبيب، استراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2012.
- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.

ج- مذكرات الماستر:

- أوقاسي حكيمة ، سعدي سميرة، تسجيل وتقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة البويرة، 2015.
- خرشيش فاتح، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قالمة، 2016.
- نور الإسلام عياد، أحلام مزعاش، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2017.
- هلالي فوزية، عمران خديجة، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016.

3. الملتقيات والمجلات العلمية:

أ- الملتقيات:

- إبتسام ساعد، مدى ملاءمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات الصغيرة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 أفريل 2013.
- آيت احمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهداف، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009.
- جمعة هوام، نوال العاشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع،رهانات،آفاق) جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي،الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2010.
- رحيم حسين، بن فرج زوينة، "قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

- صبايحي نوال،" أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2011.
- عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي: إطاره العام آثاره وانعكاسات تطبيقه، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
- علوي اسماعيل، سعيدي عبد الحليم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إرسال مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
- محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي، ارتباطات و سياسات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والتجارة، الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
- مسعود دراوسي، قوادري محمد، ضيف الله محمد الهادي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.
- منصوري الزين، " أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة . قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية، تجربة الجزائر (scf)، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، والتجارة، الجزائر المنعقد يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، "مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA: التحدي، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

ب– المجلات:

- أحمد عبد الرحمن المخادمة، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية – "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد2، 2007.
- دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، بيئة المحاسبة الجزائرية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية ، التسيير، العلوم التجارية، جامعة خنشلة، العدد 12، 2014.

- صدام محمد محمود الحيالي، سطم صالح حسين، علي إبراهيم حسين الكسب، أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 2، العدد 3 ،جامعة تكريت–العراق، 2006.
- طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها–إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 10، العدد، 39، 2014.
- قورين حاج قويدر، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، مجلة الباحث، العدد 10 ، جامعة ورقلة، 2012.
- كريمة علي كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون، 2011.
- نوي الحاج، "مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013.

4. القوانين والقرارات:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009. تحتوي القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد السابع والعشرون، الصادرة في 28 ماي 2008، تتضمن المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الرابع والسبعون ، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 تحتوي القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
- المجلس الوطني للمحاسبة، النظام المحاسبي المالي، موفم للنشر، الجزائر 2009.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:

- Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, Paris, 2004.
- Stéphane Brun ,Guide d'application des normes IAS/IFRS, Berti édition, Algérie, 2011.
- Karine cerrada, et autre, Comptabilité et analyse des état financier principes et application ,1erédition,edition de boeck, bruxelles, Belgique ,2014.

الملاحق

الملحق رقم (01): رسالة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

استمارة استبيان

تحية طيبة

الاستبيان الذي بين يديك هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات درجة الماستر في دراسات محاسبية ومالية بعنوان:

"النظام المحاسبي المالي SCF وانعكاساته على جودة المعلومات المحاسبية"

فلكم جزيل الشكر مسبقا على مساهمتكم القيمة وعلى مشاركتكم الفعالة في إثراء هذا الموضوع بأجوبتكم على أسئلة هذا الاستبيان بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما نتمنى عليكم إعطاءها بعض اهتمامكم وذلك لما لإجاباتكم من أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، مع العلم أن إجابتكم ستقابل بسرية تامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

الطلبة:

- ✓ بلال شيخة بلقاسم
- ✓ خالد عبد الباري
- ✓ عبد الحق العرشي

الجزء الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع العلامة (X) أمام العبارة المناسبة:

1. المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخـــرى ☐

في حالة أخرى أذكرها: .....

2. العمـــر :

أقل مـــن 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐

من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثـر مـن 50 سنة ☐

3. الوظيفة الحالية:

محاسـب ☐ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐

خبير محاسبي ☐ أخـــرى ☐

في حالة أخرى أذكرها: .....

4. التخصص:

محاسبـة ☐ ماليـــة ☐ أخـــرى ☐

في حالة أخرى أذكرها: .....

5. الخبرة المهنية:

أقل مـن 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 20 سنة ☐

من 21 إلى 25 سنة ☐ أكثـر مـن 25 سنـة ☐

الجـزء الثـاني: محـاور الاستبيان

المحور الأول: يهدف النظام المحاسبي المالي SCF بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار				
الرقم	العبـــــارات	موافق	محايد	غير موافق
01	جاء قرار التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي PCN لمحدوديته وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية			
02	إن الإصلاحات المحاسبية و التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر انطلاقا من سنة 2010 أدت لتطوير العمل المحاسبي			
03	جاء النظام المحاسبي المالي SCF استجابة لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر			
04	يرى الكثير أن النظام المحاسبي المالي SCF يستند إلى حد كبير على المرجعية الدولية في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة			
05	يقترح النظام المحاسبي المالي SCF حلولا تقنية ملائمة للمعالجة والتسجيل المحاسبي للتعاملات الاقتصادية والمالية ،والتي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني PCN			
06	إن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية وبالتالي على عملية اتخاذ القرار			
07	إن التطبيق الفعال لنصوص النظام المحاسبي المالي SCF سيساهم في جلب الاستثمار بما أنه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية			

المحور الثاني: مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي				
1- مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية الملائمة				
الرقم	العبـــــارات	موافق	محايد	غير موافق
01	يساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في تقديم معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة			
02	يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في توفير معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم			
03	تساهم المعلومات المالية المقدمة من نظام المعلومات المحاسبي في التقليل من حالات عدم التأكد لدى مستخدميها			
04	يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات في التواريخ المحددة والمناسبة لتكون			

	ملائمة وتلبي احتياجات متخذي القرارات			
05	يساعد النظام المحاسبي المالي SCF في تقديم معلومات مالية تسمح لمستخدمي القوائم المالية على تصحيح الأخطاء المتخذة في القرارات الاستثمارية المستقبلية			
2- مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية الموثوقية				
الرقم	**العبـــــارات**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
01	يغلب النظام المحاسبي المالي SCF الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع المالي وتزيد من ثقة مستخدميها			
02	يوفر النظام المحاسبي المالي SCF بدائل قياس جديدة تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع			
03	يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة			
04	يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها			
05	ينص النظام المحاسبي المالي SCF على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح			
3- مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية القابلية للفهم				
الرقم	**العبـــــارات**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**
01	المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي SCF تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها بسهولة			
02	يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة			
03	يلزم النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية			
04	يوفر النظام المحاسبي المالي SCF معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة			

4- مدى توفير النظام المحاسبي المالي لخاصية القابلية للمقارنة				
الرقم	العبـــــارات	موافق	محايد	غير موافق
01	يوفر النظام المحاسبي المالي SCF انطلاقا من القوائم المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنة بين السنوات المتتالية أو السنوات المرجعية			
02	تسمح المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي SCF بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى لنفس القطاع			
03	إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية			

المحور الثالث: تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات المحاسبية				
الرقم	العبـــــارات	موافق	محايد	غير موافق
01	يوجد فهم للمبادئ المحاسبية التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات من قبل المؤسسات مما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفهومة			
02	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بقواعد القياس والتقييم			
03	إن المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تتحيز إلى فئة معينة من مستخدمي المعلومات المالية			
04	إن البيئة المحاسبية في الجزائر تستجيب لإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي			
05	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بتواريخ تقديم التقارير المالية			
06	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بتوثيق كل المعاملات مما يسمح بإنتاج معلومات موثوق بها			
07	إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية مما يساعد على التحليل المقارن لها			

الملحق رقم (02): مخرجات المعالجة الإحصائية بواسطة SPSS

Table de fréquences

المؤهل العلمي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	22	44,0	44,0	44,0
	ماستر	21	42,0	42,0	86,0
	دكتوراه	3	6,0	6,0	92,0
	أخرى	4	8,0	8,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

العمر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	12	24,0	24,0	24,0
	من 31 إلى 40 سنة	25	50,0	50,0	74,0
	من 41 إلى 50 سنة	10	20,0	20,0	94,0
	أكثر من 50 سنة	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الوظيفة الحالية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	23	46,0	46,0	46,0
	محاسب معتمد	4	8,0	8,0	54,0
	محافظ حسابات	10	20,0	20,0	74,0
	أخرى	13	26,0	26,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

التخصص					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	31	62,0	62,0	62,0
	مالية	13	26,0	26,0	88,0
	أخرى	6	12,0	12,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

الخبرة المهنية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 05 سنة	8	16,0	16,0	16,0
	من 05 إلى 10 سنة	24	48,0	48,0	64,0
	من 11 إلى 15 سنة	11	22,0	22,0	86,0
	من 16 إلى 20 سنة	2	4,0	4,0	90,0
	من 21 إلى 25 سنة	2	4,0	4,0	94,0
	أكثر من 25 سنة	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

Fiabilité

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,837	31

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
جاء قرار التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي PCN لمحدوديته وعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية	50	2,80	,535
إن الإصلاحات المحاسبية و التغيرات التي عرفتها الممارسة المحاسبية في الجزائر انطلاقا من سنة 2010 أدت لتطوير العمل المحاسبي	50	2,56	,733
جاء النظام المحاسبي المالي SCF استجابة لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر	50	2,84	,422
يرى الكثير أن النظام المحاسبي المالي SCFيستند إلى حد كبير على المرجعية الدولية في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة	50	2,60	,571
يقترح النظام المحاسبي المالي SCF حلولا تقنية ملائمة للمعالجة والتسجيل المحاسبي للتعاملات الاقتصادية والمالية ،والتي لم يعالجها	50	2,70	,614
إن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية وبالتالي على عملية اتخاذ القرار	50	2,62	,667
إن التطبيق الفعال لنصوص النظام المحاسبي المالي SCF سيساهم في جلب الاستثمار بما أنه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية	50	2,76	,517
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في تقديم معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة	50	2,66	,658
يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في توفير معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف	50	2,50	,647
تساهم المعلومات المالية المقدمة من نظام المعلومات المحاسبي في التقليل من حالات عدم التأكد لدى مستخدميها	50	2,28	,730
يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات في التواريخ المحددة والمناسبة لتكون ملائمة وتلبي احتياجات متخذي القرارات	50	2,52	,646
يساعد النظام المحاسبي المالي SCF في تقديم معلومات مالية تسمح لمستخدمي القوائم المالية على تصحيح الأخطاء المتخذة في القرارات الاستثمارية	50	2,68	,653
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يغلب النظام المحاسبي المالي SCF الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع المالي وتزيد من ثقة	50	2,44	,733
يوفر النظام المحاسبي المالي SCF بدائل قياس جديدة تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع	50	2,54	,646
يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة و حقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية	50	2,52	,707
يقدم النظام المحاسبي المالي SCF معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها	50	2,26	,803
ينص النظام المحاسبي المالي SCF على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح	50	2,40	,728
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي SCF تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها	50	2,64	,598
يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة	50	2,70	,580
يلزم النظام المحاسبي المالي SCFالمؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	50	2,62	,567
يوفر النظام المحاسبي المالي SCF معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة	50	2,76	,476
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يوفر النظام المحاسبي المالي SCF انطلاقا من القوائم المالية معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء المقارنة بين السنوات المتتالية	50	2,84	,422
تسمح المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي SCF بإجراء المقارنات الدورية بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى لنفس القطاع	50	2,64	,598
إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية	50	2,84	,422
N valide (liste)	50		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يوجد فهم للمبادئ المحاسبية التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات من قبل المؤسسات مما يسمح بإنتاج معلومات مالية مفهومة	50	2,68	,587
إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بقواعد القياس والتقييم	50	2,50	,614
إن المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تتحيز إلى فئة معينة من مستخدمي المعلومات المالية	50	2,36	,663
إن البيئة المحاسبية في الجزائر تستجيب لإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	50	2,12	,799
إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بتواريخ تقديم التقارير المالية	50	2,56	,644
إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بتوثيق كل المعاملات مما يسمح بإنتاج معلومات موثوق بها	50	2,48	,677
إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية جعلها تلتزم بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية مما يساعد على التحليل المقارن لها	50	2,52	,677
N valide (liste)	50		

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الاول	50	2,697143	,3565768	,0504276
المحور الثاني (خاصية الملائمة)	50	2,53	,349	,049
المحور الثاني (خاصية الموثوقية)	50	2,43	,358	,051
المحور الثاني (خاصية القابلية للفهم)	50	2,68	,371	,053
المحور الثاني (خاصية القابلية للمقارنة)	50	2,77	,372	,053
المحور الثالث	50	2,46	,396	,056

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الاول	53,485	49	,000	2,6971429	2,595805	2,798481
المحور الثاني (خاصية الملائمة)	51,166	49	,000	2,528	2,43	2,63
المحور الثاني (خاصية الموثوقية)	48,079	49	,000	2,432	2,33	2,53
المحور الثاني (خاصية القابلية للفهم)	51,039	49	,000	2,680	2,57	2,79
المحور الثاني (خاصية القابلية للمقارنة)	52,780	49	,000	2,773	2,67	2,88
المحور الثالث	43,923	49	,000	2,460	2,35	2,57

نتائج اختبارات لبيرسون

Corrélations

		المحور الاول	المحور الثاني (خاصية الملائمة)	المحور الثاني (خاصية الموثوقية)	المحور الثاني (خاصية القابلية للفهم)	المحور الثاني (خاصية القابلية للمقارنة)	المحور الثالث
المحور الاول	Corrélation de Pearson	1	,495**	,425**	,536**	,131	,535**
	Sig. (unilatérale)		,000	,001	,000	,181	,000
	N	50	50	50	50	50	50
المحور الثاني خاصية الملائمة	Corrélation de Pearson	,495**	1	,398**	,244*	,197	,527**
	Sig. (unilatérale)	,000		,002	,044	,086	,000
	N	50	50	50	50	50	50
المحور الثاني خاصية الموثوقية	Corrélation de Pearson	,425**	,398**	1	,394**	,117	,507**
	Sig. (unilatérale)	,001	,002		,002	,209	,000
	N	50	50	50	50	50	50
المحور الثاني خاصية القابلية للفهم	Corrélation de Pearson	,536**	,244*	,394**	1	,203	,442**
	Sig. (unilatérale)	,000	,044	,002		,079	,001
	N	50	50	50	50	50	50
المحور الثاني خاصية القابلية للمقارنة	Corrélation de Pearson	,131	,197	,117	,203	1	-,023
	Sig. (unilatérale)	,181	,086	,209	,079		,436
	N	50	50	50	50	50	50
المحور الثالث	Corrélation de Pearson	,535**	,527**	,507**	,442**	-,023	1
	Sig. (unilatérale)	,000	,000	,000	,001	,436	
	N	50	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (unilatéral).